

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الشرعية والقانونية

المجلد 12 ، العدد 1

شعبان 1436 هـ / يونيو 2015 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2320-1996

أصول الضبط في الرواية عند المحدِّثين: دراسة تأصيلية

سعيد محمد علي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك

إربد - الأردن

تاريخ الاستلام 10-11-2013 **تاريخ القبول 11-02-2014**

ملخص البحث

استهدف هذا البحث دراسة مسألة الضبطِ عند المحدّثين بصورة تأصيلية توضّح من خلالها حيثيات الموضوع.وقد توصّلت الدراسة إلى أنّ الضبط هو أحد ركني الرواية وهو ملازم للعدالة في قبول رواية الراوي، وأوضحت الدراسة أن الضبط له قيمة علمية وعملية في صيانة الحديث عموما وحديث النبي ﷺ عن الغلط، وتبيّن أن في الضبط زيادة معنى على الحفظ وهو الإتقان، وكشفت الدراسة أنَّ هناك مرجحاتٍ تؤكد الضبط لدى الرواة، كما أنَّ هناك أسبابًا عديدة كالغفلة وعدم الممارسة للروايات وغير ذلك من الأسبابِ التي لها أثرٌ بالغ في وقوع الخلل في الضبط لديهم، وقد كانَ لهذه الأسباب دور واضح في تصنيف الرواة وفق ألقاب علمية مخصوصة تبرز مستوياتهم فيه، كما تبيّن أنَّ لهذه الأسباب أثرًا وانعكاسًا في ظهور أنواع معينة من الحديث مما باعثه خفةٌ أو اختلالٌ في الضبط.

الكلمات المفتاحية: الضبط، الرواية، الحديث، الرواة.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن سار على دربه إلى يوم الميعاد والدّين.

وبعد :

فإنَّ من لوازمِ حفظ العلوم ومنها الحديث الشريف الإتقانُ له على الوجه الصحيح دون خلل أو غلط، ولا يتحصّل ذلك إلا بالضبط، ولمّا كانَ النسيان والخطأ آفة الإنسان، ولا يخلو منه بشر - فقد توجه العلماء قديما وحديثا بأنظارهم وأقلامهم إلى مسألة الضبط فعلّقوا تعليقاتٍ، وأبدوا تنبيهاتٍ وإشاراتٍ طيبة حول هذه المسألة؛ فتكلّم الحاكم عنها في معرفة علوم الحديث، وأتبعه الخطيب البغدادي في الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، ومثلهما الأئمة المزي، والذهبي، وابن حجر في ثنايا مؤلفاتهم عن الرواة، وكذا غيرُهم ممّن له قول، أو صنّف في الجرح والتعديل.

وبعد البحثِ والتدقيق فيما كُتبَ في موضوع الضبط - كانت أسئلة تدور في خَلَدي لا أجدُ لها وسط ما أقرأ ما يشفي الغُلّة، أبرزها:

- ما المراد بعملية الضبط؟ وما هي أركانُه؟
- هل الضبط والحفظ سواء أم يفترقان؟
- ما القيمة العلمية والعملية للضبط في الرواية؟
- ما هي لوازمُ كلٍّ من ضبط الصدر وضبط الكتاب؟
- ما هو معيار الضبط؟ هل هو نسبي أو مطلق؟
- كيف يمكن ترجيح ضبط الراوي للرواية؟
- هل لمسألة الضبط من أثر في تصنيف الرواة وفق وجه مخصوصٍ يتمايزون بناء عليه في ضبطهم؟
- وهل أثَّرت مسألة الضبط على الرواية في بروز أنواع معينة من الحديث سببها خفة الضبط أو اختلاله لدى الرواة؟

وإذا كان الأمرُ على ما أشرتُ وأوضحتُ؛ فالحاجة للكتابة في هذا الموضوع لا يزال فيها متسع للباحثين؛ ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة المتواضعة لتحاول الإجابة عن تلكم

التساؤلات، وإشباع ما لم يقع فيه إشباع وترسيخ ذلك بالأمثلة والشواهدِ الصريحة.

وقد جاءت الدراسة التي عنونتُ لها بـ: «أصول الضبط في الرواية عند المحدِّثين – دراسة تأصيلية » في خمسة مطالب وخاتمة على النحو الآتي :

المطلب الأول: مفهوم الضبط وأركانه وعلاقته باللفظ وبيان قيمته.

المطلب الثاني: الضبط في الرواية من حيثُ نوعه وما يلزمُه.

المطلب الثالث: معيار الضبط ومراتبه ومرجّحاته في الرواية.

المطلب الرابع: ألقاب المحدّثين العلمية التي معيارها الضبط في الرواية.

المطلب الخامس: أسباب اختلال الضبط لدى الرواة وأنواع الحديث الناشئة عن ذلك.

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائجِ، والخلاصات التي توصلت إليها الدراسة.

وأخيرا في ختام هذه التقدمة، أرجو الله سبحانه وتعالى أن تكونَ هذه الدراسة قادرةً على تغطية وإشباعِ الإجابة بإتقانٍ لما تقدّم من تساؤلات، في مسألة الضبط، وأسأله تبارك وتعالى أنْ يجعلَ هذا الجُهدَ في ميزانِ الحسناتِ يومَ نلقاه، واللهُ الهادي إلى سواء السبيل.

المطلب الأول: مفهوم الضبط، وأركانه، وعلاقته بالحفظ، وبيان قيمته.

أولا: معنى الضبط لغة واصطلاحًا، وبيان أركانه والعلاقةُ بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي له.

الضَّبْطُ لغة: مأخوذ من الجذر (ضَ بَ طَ) ومن أبرز المعاني التي فيه:

1. إتقانُ العمل بكلتا اليدين. قال ابن فارس: « الضادُ، والباء، والطاء، أصلٌ صحيحٌ. ضَبَطَ الشَّيء ضَبْطاً. والأضبطُ: الذي يَعمل بيديه جميعاً » وقال صاحبُ العين: «رجل أضْبَطُ، أي أَعَسَرُ يَسَرٌ، يعَملُ بيَدَيْهِ معاً، وامرأةٌ ضَبْطاء» [1].

2. اللزوم، والشدّة في شيء، وحبسهُ. قال الفراهيدي: «الضَّبْطُ: لزوم شيءٍ لا يفارقه في كلِّ شيءٍ.ورجلٌ ضابط: شديدُ البَطش، والقُوَّة، والجسم. »[2]،وقال ابن سيده في

(1) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، (لبنان: الدار الإسلامية،1410هـ –1990م) د.ط، ج:1، ص :326.
الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.م : دار ومكتبة الهلال، د.ت) د.ط، ج:7، ص :23.

(2) الفراهيدي، معجم العين، ج:7، ص :23.

المخصِّص : « الضَّبطُ : حبسُ الشيء »، وفي القاموس للفيروز آبادي: « رجُلٌ، وجمَلٌ ضابِطٌ..قويٌّ شديدٌ... وتَضَبَّطَهُ: أَخَذَهُ على حَبْسٍ، وقَهْرٍ». وقال ابن منظور في اللسان: « الضَّبْطُ: لزوم الشيء، وحَبْسُه » [1]

3. الامتلاءُ من الشيء. ففي المحيط لابن عبَّاد : «... شَبِعَتِ الإبلُ، وتضَبَّطَتْ. وتَضَبُّطُها: أنْ تَسْتَوْسِعَ عُشْباً، وتَمْتَلِيءَ بُطُوْنُها »[2].

4. الحزم في حفظ الشيء.قال صاحبُ القاموس : «ضَبَطَهُ ضَبْطاً، وضَباطةً حَفِظَهُ بالحَزْمِ». [3].

وأمَّا الضَّبط اصطلاحًا عندَ المحدِّثين فأوَّل من عرضَ إلى رسم حدوده – دون أنْ يقصدَ تعريفَهُ بصورة مباشرة - هو الإمام الشافعي (ت 204هـ) في كتابه الرسالة فقال : « ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا منها: أنْ يكونَ مَنْ حدَّثَ به ثقة في دينه، معروفًا بالصدقِ في حديثه، عاقلا لما يُحدِّثُ به، عالمًا بما يُحيل معاني الحديث من اللفظ، وأنْ يكون ممَّن يؤدي الحديث بحروفه، كما سمع، لا يُحدِّثُ به على المعنى؛ لأنه إذا حدَّث على المعنى، وهو غير عالم بما يُحيْل معناه، لم يدرِ لعله يُحِيلُ الحلالَ إلى حَرامٍ، وإذا أدَّاه بحروفِه، فلم يبق وجهٌ يُخاف فيه إحالته الحديثَ، حافظا إذا حدَّثَ به مِن حفظه، حافظا لكتابه، إذا حدَّثَ من كتابه، وإذا شَرَك أهلَ الحفظ في حديثٍ وافق حديثهم»[4].

وبالنظرِ إلى كلام الإمام الشافعي نجد حدود تعريف الضبط عنده ترتسم في ثلاثة أمور:

الأول: التيقّظ من الراوي لما يرويه إدراكًا، وفهمًا، وذلك قوله: « عاقلاً لمَا يُحدِّث به، عالمًا بما يُحيلُ معاني الحديث من اللفظ».

(1) على الترتيب:
علي بن إسماعيل بن سيده، المُخصِّص، تحقيق خليل إبراهيم جفّال، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،1417هـ- 1996م) ط1، ج:3، ص :338.
محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت) د.ط، ص :872 فصل الضاد.
محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، 1990م) ط2، ج:7، ص :340 مادة (ضَبَطَ).

(2) إسماعيل بن عبّاد، المحيط في اللغة، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين،، ط1، (بيروت: عالم الكتب،1414هـ1994م) ط1، ج:7، ص :457.

(3) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص :872 فصل الضاد.

(4) محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، (القاهرة:د.ن، 1358هـ1939م) د.ط، ص :370و371.

الثانـي: الدقـة فـي النقـل، والأداء للحديث باللفظ علـى وجـه الإتقـان من الصـدر أو الكتـاب. وذلك قولـه: «وأنْ يكـون ممَّـن يـؤدي الحديـث بحروفـه، كمـا سـمع، لا يُحـدِّثُ بـه علـى المعنـى....، حافظًـا إذا حـدَّثَ بـه مِـن حفظـه، حافظًـا لكتابـه، إذا حـدَّثَ مـن كتابـه ».

الثالـث : موافقـة الـراوي لأهـل الحفـظ إذا شـاركهم فـي حديـثٍ مـا. وذلـك قولـه « وإذا شَـرَك أهلَ الحفـظ فـي حديـثٍ وافـق حديثهـم ».

وأمَّـا أولُ مـن عـرّف الضبـط مـن أهـل الحديـث-بحسـبِ اطلاعـي- فهـو الإمـام ابـن الأثيـر (ت 606هــ) حيـث قـال: « هـو عبـارة عـن احتيـاط فـي بـاب العلـم، لـه طَرفـان؛ طـرفُ وقـوع العِلـم عنـد السـماع، وطـرفُ الحفـظ بعـد العلـم، عنـد التكلُّـم، حتـى إذا سـمع، ولـم يعلـم، لـم يكـن شـيئاً معتبـراً ؛ كمـا لـو سـمعَ صياحـاً لا معنـى لـه، وإذا لـم يَفهـم اللفـظ بمعنـاه علـى الحقيقـة، لـم يكـن ضبطـاً، وإذا شـكَّ فـي حفظـه بعـد العلـم، والسـماع، لـم يكـن ضبطـاً »[1].

وذهـب الجرجانـي (ت 816هــ) فـي كتابـه التعريفـاتِ – مـع كونـه ليـس محدّثـا - إلـى تعريـف الضبـط بقولـه : هـو « سـماعُ الـكلام كمـا يحـقُّ سـماعه، ثـم فهـم معنـاه الـذي أريـدَ بـه، ثـم حفظـهُ ببـذل مجهـود، والثبـات عليـه بمذاكرتـه إلـى حيـن أدائـه إلـى غيـره »[2].

ثانيا: أركانُ الضبط في الرواية.

ونقصـد فـي هـذا البنـد، الوقـوفَ علـى الأركان التـي ترتكـز عليهـا عمليـة الضبـط لـدى راوٍ مـن الـرواة، وبالنظـر إلـى مـا تقـدّم، فـإنَّ كُلًّا مـن الأمريـن الثانـي، والثالـث فـي كلام الإمـام الشـافعي-آنف الذِّكـر- لا يدخُـلانِ فـي ماهيـة عَمليـة الضبـط؛ إذ همـا توصيـفٌ لحـال الـراوي الضابـط، وعليـه فيسـلم ممـا ذكـره الإمـام الشـافعي، الأمـر الأول وهـو التيقّـظ مـن الـراوي لِمَـا يرويـه إدراكًا، وفهمًـا، فهـذا الأمـر ركـن أصيـلٌ فـي عمليـة الضبـط. هـذا وقـد قصَـرَ الإمـام ابـن الأثيـر أركان الضبـطِ علـى ركنيـن (طرفين)همـا: العلـم عنـد السـماع، والحفـظ بعـد العلـم عنـد التكلُّم.وعنـد التدقيـق فـي تعريـف الجُرجانـي يتبيـن للناظـر فيـه أنَّ عمليـةَ الضَّبـط تقـوم علـى أركان ثلاثــة:

الأول: إتقانُ المتلقّي سماع الكلام على الوجه الصحيح.

الثاني: وعي الكلام بفهمِ معناه الذي أريدَ به.

---

(1) المبارك بن محمد بن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط وآخرين، (د.م: مكتبة الحلواني، 1389 هـ، 1969 م) ط1، ج:1، ص :72.

(2) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ) ط1، ج:1، ص :179.

الثالث: تعاهد الراوي للكلام بالمراجعة، والمذاكرة كي يظل محفوظًا، ثابتا في الذَّاكرة، لا يتسرَّب إليه الشكُّ والنسيان إلى حين أدائه، وتبليغه الغير.

و عندي بالتأمُّل أنَّ ما ذكره ابن الأثير من طَرفي الضبط ما هما إلا الرُّكنان الأول،والثاني من أركانِ الضبط في تعريف الجُرجاني، وقد فات ابن الأثير ركن المذاكرة - الذي هو من لوازم الحِفاظ على الضبط، وحسن الاستحضار عند المحدّثين، وحسبنا في إبراز قيمة التذكير، والمذاكرة عموم قول الله تعالى حيث يخاطب نبيَّه ﷺ فيقول له: { وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ } [الذاريات:55]. فتذكيرهم،وتذكُّرهم، وتذاكُرهم، يجعلهم ضابطين مقتضى المأمورِ به، أو المنهي عنه.

ثالثا: العلاقة بين المعاني اللغوية، والمعنى الاصطلاحي للضبط.

إنَّ الناظر في المعاني اللغوية للضَّبط، يجدها متصلة بأركان الضبط الثلاثة آنفة الذكر، فإتقانُ الضبطِ للكلام، ووعيهُ بفهمه، وتعاهده بالمذاكرة، يقتضي من المتلقي حزمًا، وقوة في الالتقاط والفهم، دون غفلة، أو نوم، أو شرودٍ في الذهنِ، ويقتضي أيضا شدّةً في التحفُّظِ، وتفعيلا لحاستي السمع، والبصر، ويقظة في الدماغ على نحوٍ يحاكي الأضبط الذي يُتقن العملَ بكلتا يديه، وكذا يقتضي ذلك لزوم الشيء المتحفَّظِ، وعدم مفارقته، وحبسه في النَّفسِ قهرًا؛ كي لا يخرج ويتفلّتْ، فيكونُ المتلقّي بذاك مُتضبِّطًا، ومُمتلئًا بالَّذي حفِظَهُ.

وهذه الأمور مجتمعة يمكن تلخيصها بجملة وهي: «التيقّظ حسيا، ومعنويا» وهو لازم التمييز للراوي المتلقي حين تحمّله الرواية، وحديثُ محمود بن الربيع –رضي الله عنه- الذي يقول فيه: « عَقَلْتُ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي- وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ- مِنْ دَلْوٍ» [1] هو مثال واضحٌ، وصريح لعملية التيقظ هذه التي تسمّى ضبطا.

رابعًا: علاقة الضبط بالحفظ، وقيمته في الرواية.

يَرى صاحبُ الفروق اللغوية أنَّ هناك فرقا دقيقًا بين الضبط، والحفظ فيقول: « الفَرْقُ بين الضبط والحفظ: أنَّ ضبط الشيء: شدّة الحفظ له لئلا يُفلت منه شيء، ولهذا لا يستعمل في حقِّ الله تعالى؛ لأنه لا يُخاف الإفلات، ويُستعار في الحساب فيقال: فلان يضبطُ الحساب؛ إذا كان يتحفظ فيه من الغَلط »[2].

(1) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، (اليمامة، بيروت: دار ابن كثير،1407هـ – 1987) ط3، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، ج:1، ص :41 حديث رقم 77.

(2) الحسن بن عبد الله العسكري، معجم الفروق اللغوية، تحقيق مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، (قم: مؤسسة النشر الإسلامي،1412هـ) ط1، ص :326.

وهذا الكلام مقتضاه أنّ الضبط لازم من لوازم الحفظ؛ فهو أخصُّ في المعنى والدلالة. وعليه فليسَ كلُّ حافظٍ ضابطًا؛ فمَن طالعَ تذكرةَ الحفّاظ للإمام الذهبي أدركَ أنْ هناك حفّاظًا عُرِفُوا بكثرة اطلاعهم على أكثر الأحاديثِ التي عليها مدار الرواية، ومع ذلك لم يكن ضبطهم على مايُرام، قال الإمام الذهبي في ترجمة محمد بن إسحاق: « كان أحد أوعيةِ العلم، حَبرًا في معرفة المغازي والسير، وليس بذاك المتقن، فانحطَّ حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوق في نفسه مَرضِيٌّ »[1]. وقال في ترجمة حجّاج بن أرطَاة: « كان من أوعية العلم لكنه ليس بالمتقن لحديثه »[2]. وقالَ أيضا في ترجمة أبي مِعشرٍ السِّندي: « كان من أوعية العلم على نقصٍ في حفظه »[3].يعني: نقص ضبطه وإتقانه، وقال كذلك في ترجمة محمد بن عمر الواقدي : «الحافظ البحر.. وهو مِن أوعيةِ العلم، لكنّه لا يتقنُ الحديث »[4]. وقال في ترجمة عبدِ الله بن شبيب الرّبعي الإخباري: «الحافظ المُكثر..أحد أوعية العلم على ضعفه»[5].

وإذا كان الأمر على ما تبين فكذا ينبغي العلم أنه ليسَ بالضرورةِ أنْ يكونَ الضابطُ حافظا (أعني : كثير المحفوظ)؛ إذ قد يكون الضابطُ قليلَ الرواية، ففي ترجمة إبراهيم بن أبي حرّة قال ابن أبي حاتم: « أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليَّ قال: قيل لأبي: إبراهيم بن أبي حرّة فقال: ثقة قليل الحديث »[6].وقال ابن سعدٍ في ترجمة الأحنف بن قيسٍ التميمي: «كانَ ثقة، مأمونًا، قليل الحديث»[7].والنماذج في ذلك وافرة لستُ في موضع استيعابها هاهنا؛ فغاية ما في الأمر أنَّ الضبط يقع في مكثرِ الروايةِ، ومقلّها على حدٍ سواء، وهو في الأخيرِ أظهرُ شريطةَ أنْ يكون الراوي قد خَبر الحديث، ومارس الرواية، وعلمَ مقتضياتها ولوازمها في الأخذ أعني: التحمّل. وإذا تبينَ لنا أن هناكَ فرقًا بين الضبط والحفظ، لنا أن نسأل: ماهي الثمرة، والقيمة العلمية، والعملية من الضبط في الرواية؟

---

(1) محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (د.م:د.ن، د.ت) د.ط،ج:1، ص :173.

(2) المصدر السابق، ج:1، ص :186.

(3) المصدر السابق، ج:1، ص :234.

(4) المصدر السابق، ج:1، ص :348.

(5) المصدر السابق ،ج:2، ص :613.

(6) عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1371هـ – 1951م) ط1، ج:2، ص :96.

(7) محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د.ت) د.ط، ج:7، ص :93.

والجواب على ذلك يكمن في الآتي:

1. إنَّ الضبط هو من مقتضيات تبليغ الرواية شرعًا، وقد حثَّ عليه النبي ﷺ ودعا لصاحبه بالنعمة، وحُسن الخُلق من الله تعالى؛ أخرج الإمام الترمذي بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- قال : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « نَضَّرَ اللَّهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ؛ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »(1). قال ابن الأثير: « نَضَرهُ، ونَضَّرهُ، وأنْضَره أي: نَعَّمَهُ ويروى بالتخفيف، والتشديد من النَّضَارَة وهي في الأصل: حُسنَ الوَجه، والبَرِيق، وإنّما أرَادَ: حسَّن خُلقه وقدرهُ »(2).

2. سلامةُ الضبط من الراوي هي صيانة للحديثِ عمومًا ولحديثِ النبي ﷺ خصوصا من الغلطِ، والخطأ المفضي إلى تغيير المعنى والحُكم. ومن نماذج سوء ضبط اللفظ والمعنى خطأ بعض الرواة في ضبط لفظ وفهم معنىً، ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده بإسناد حسن من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...عَنِ الْحِلَقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ »(3). قال الإمام الخطابي: «يرويه كثيرٌ من المحدثين عن الحَلْقِ قبل الصلاة ويتأولونه على حَلْقِ الشَّعر، وقال لي بعض مشايخنا لم أحلقْ رأسي قبل الصلاة نحوًا من أربعين سنة بعدما سمعت هذا الحديث (قال أبو سليمان الخطابي) :وإنما هو الحِلَقِ مكسورة الحاء مفتوحة اللام جَمع حَلْقَة يقال: حِلْقَةٌ وحِلَقٌ... نهاهم عن التحلُّق، والاجتماع على المذاكرة، والعِلْمِ قبلَ الصلاة، واستَحَبَّ لهم ذلك بعد الصلاة »(4).

3. إنّ الضبط أحد شروط الحديث الصحيح. يقول الإمام الشافعي في ذلك: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصَّة حتى يجمع أمورا منها : أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يُحدِّثُ به، عالما بما يُحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممَّن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يُحَدِّثُ به على المعنى؛ لأنَّه إذا حدَّث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل به معناه- لم يدر- لعله يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أداه بحروفه، فلم يبق وجه يُخاف فيه إحالته الحديث، حافظا

---

(1) محمد بن عيسى الترمذي، السنن، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،د.ت) د.ط، كتاب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الحثّ على تبليغ السماع، ص :33،ج:5، حديث رقم 2657.قال أبو عيسى : «هذا حديث حسن صحيح ».

(2) المبارك بن محمد بن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي وآخرين، (بيروت: دار الفكر،1399هـ – 1979م) ط2، ج:5، ص :70.

(3) أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، (مصر: مؤسسة قرطبة، د.ت) د.ط، ص :179، ج:2، حديث رقم 6676.

(4) حمد بن محمد الخطابي، إصلاح غلط المحدّثين، تحقيق محمد علي عبد الكريم الرديني، (دمشق: دار المأمون للتراث، 1407هـ) ط1، ص :64.

إذا حـدَّث بـه مـن حفظـه، حافظـا لكتابـه إذا حـدَّث مـن كتابـه »[1].

4. إنّ الضبـطَ معيـار لإثبـاتِ بـراءة الـراوي مـن عُهـدة الوهـم فـي الروايـة. قـال ابـن عـدي وهـو يقـارن بيـن راوييـن لتحريـر عُهـدة الوهـم ممـن وقعتْ: « ليس البـلاء مـن الحسـن بـن دينـار، وإنمـا البـلاء مـن جعفـر بـن الزبيـر؛ لأنـه أضعـفُ منـه »[2]. يعنـي : فـي الضبـط والإتقـان. وقـال فـي آخـر ترجمـة خالـد بـن يزيـد بـن عبـد الرحمـن بـن أبـي مالـك : « لـم أرَ فـي أحاديـث خالـد هـذا إلا كُلُّ مـا يُحتَمَـل فـي الروايـة ويرويـه عـن ضعيـف عنـه، فيكـونُ البـلاء مـن الضعيـف لا منـه »[3]. قلـتُ : مـرادهُ أنّ العلَّـة إنمـا هـيَ بسـبب عـدم ضبـط الضعيـف لمـا يرويـه، هـذا ونظائـر هذيـن المثاليـن كثيـرة فـي كتـب العلـل ليس هـذا موضـع اسـتيعابها.

5. إنَّ الضبـط التـام هـو المعيـار الأسـاسُ فـي قبـول زيـادة الثقـة سـندا ومتنا.يقـول الإمـام الترمـذي فـي ذلـك : «وربَّ حديـث إنَّمـا يُسـتغرَبُ لزيـادة تكـون فـي الحديـث، وإنَّمـا تصـحُّ إذا كانـت الزيـادةُ ممَّـن يُعْتَمَـدُ علـى حفظـه». وقـال الحافـظ الدارقطنـي فـي سـؤالات السَّـهمي لـه: « مـا جـاء بلفظـة زائـدة؛ فتقبـل تلـك الزيـادة مـن مُتقـنٍ، ويُحكَـمُ لأكثرهِـمْ حفظًـا، وتثبُّتـا علـى مَـن دُونـه» [4]. قلـتُ: وذلـكَ لا يكـون إلا مـن المبـرز فـي الحفـظ، وهـو الضابـط لمـا يـروي.

المطلب الثاني: الضبط في الرواية من حيثُ نوعه وما يلزمُه.

إنَّ الروايـة نوعـان؛ فإمّـا أن تكـون اسـتظهارًا فـي الذهـن عـن ظهـر قلـب، وهـو مـا يُقـال لـه: ضبـط الصـدرِ، أو تكـونَ بالاعتمـاد علـى الكتابـة والتسـجيل، وهـو الـذي يُقـال لـه: ضبـطُ الكتـابِ. وفـي ذلـك يقـول الإمـام يحيـى بـن معيـن فيمـا أسـنده الخطيـب البغـدادي عنـه : «همـا ثبـتُ حفـظٍ، وثبْـت كتـاب».وقـال الحافـظ ابـن حجـر: ضبـطُ الصَـدْر هـو: «أنْ يُثبِّـتَ (يعنـي: الـراوي) مـا سـمعه؛ بحيـث يتمكَّـنُ مـن اسـتحضاره متـى شـاء.(وضبطُ الكتـابِ) : صِيانَتُـهُ لديـه منـذ سَـمِعَ

(1) الشافعي، الرسالة، ص :370.

(2) عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، تحقيق يحيى مختار غزاوي، (بيروت:دار الفكر، 1409 هـ – 1988م) ط3، ج:2، ص :301.

(3) المصدر السابق،ج:3، ص :12.

(4) محمد بن عيسى الترمذي، العلل الصغير، بعناية أحمد محمد شاكر، (بيروت:دار إحياء التراث العربي، 1357هـ 1939م) د.ط، ص :759.
نقلا عن: أحمد بن علي بن حجر، النكت على كتابِ ابن الصّلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير، (الرياض: دار الراية، د.ت) ط4، ج:2، ص :689.
قلت: لم أقفْ على كلام الدارقطني في كتاب سؤالات حمزة السهمي للدارقطني فأردت التنبيه.

فيـه، وصحَّحَـه، إلـى أنْ يُـؤَدِّيَ منـه» [1].

وهذان النوعان للضبط، لابدّ في كلٍّ منهما من لوازم، عليها المعوِّل والعُمدة.

*** فضبطُ الصدرِ يلزمُه أمور هي:**

أ- اليقظـة وعـدم النـوم، أو شُـرود الذهـن؛ فحصـول شـيء مـن ذلـك يُخـلُّ بالضبطِ، وهو مسـؤولية المتلقـي والمتلقّـى عنـه جميعًـا. روى أبـو بكـر الأثـرم عـن الإمـام أحمـد أنـه قـال: «كانَ مالـك (يعنـي: ابـن أنـس) إذا حـدّث مـن حفظـه كانَ أحسـنَ ممَّـا يَعرضـونَ عليـه؛ يقـرأون عليـه الخطـأ، وهـو شـبه النائـم» [2].

ب- البعدُ عن الغفلـةِ بالمِـرانِ علـى الاسـتحضَـارِ؛ وذلـك بالإكثـار مـن مخالطـة القـوم، ومعرفـة طرائقهـم وسـجاياهم فـي الروايـة، وهـذا الأمـر أعنـي :الغفلـة يقـعُ فـي الصُلحـاء، والنسّـاك، وكثيـري العبـادة مـن الـرواة. وسـببه كثـرة انقطاعهـم عـن النّـاس، وخلوتهـم للعبـادة، وقـد يصـل الأمـرُ ببعضهـم مـن غفلتـه أنْ يـروي مـا لـم يسـمع. أسـند ابـن أبـي حاتـم مـن طريـق أبـي طالـب المكـي قـال: « قـال أحمـد بـن حنبـل: عبـاد بـن كثيـر أسـوأ حـالا مـن الحسـنِ بـن عمـارة، وأبـي شـيبة إبراهيـم بـن عثمـان؛ روى أحاديـث كاذبـة لـم يسـمعها، وكان مـن أهـل مكـة، وكان صالحـا قلـت (يعنـي: أبـا طالـب): فكيـف كان يـروي مـا لـم يسـمع؟ قال:البـلاءُ الغفلـة » وقـال ابـن أبـي حاتـم الـرازي: «سـألتُ أبـا زرعـة عـن عبَّـاد بـن كثيـر- قلـت: يكتـب

(1) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، 1403هـ) د.ط، ج:2، ص :38 برقم 1115. قلتُ: إسناده صحيح.
أحمد بن علي بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (الرياض : مطبعة سفير،1422هـ) ط1، ص:69.

(2) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، (الأردن: مكتبة المنار – الأردن، 1987م) ط1، ج:2، ص :830.
قلت: إنه قد يعترضُ على هذه الرواية أنَّ الإمام أحمد لم يلقَ مالكًا فكيف يصفه بذلك الوصف؟ وعمّن نقل ذلك؟ وعليه فيُنبغي أنْ يُنظرَ في عدالة الناقل ؛ إذ النصُّ طعنٌ ليس بالهيّن في إمام متقنٍ معروفٍ بالتحرّز ؟!!
والجواب على ذلك عندي :أنَّ الإمام أحمد دقيق فيما يحكيه، وهو أورع من يُجازف في مالك إمام دار الهجرة ونجم الأثر، ولعلّ مَن أخبره هو أحد من كان يحظر مجالس مالك، ويبدو لي أنَّ الإمام أحمد تعمَّد عدم ذكره، وهو الأديب الأريب؛ لكي لا يجعل الناقل مَوْضِعَ الذي يُفشي أسرار المجالس، ولكن لمّا كان الأمر دينا ورواية ذكر الإمام أحمد ما يقتضيه المقام.
وأمّا مسألة تحرُّز الإمام مالك فمعلومة لا مراء فيها غيرَ أنَّ هذا الذي قد صدر منه أعني النوم، فيُحمل على وقتِ مرضهِ، وقد ألمَّ المرضُ بالإمام مالك كما هو مستفيض في ترجمته زمنا ليس بالقصير حتى وفاته، ولعلّه كان يأخذ دواءً لذلك ومن أعراضه شدة النعاس والنوم.هذا وقد ثبتَ اعتزال الإمام مالك الجُمع، والجماعات، ومخالطة الناس بعد أنْ كان على غير ذلك، وقد أسند ابن سعد طبقاته قال : « أخبرنا محمد بن عمر (يعني: الواقدي) قال:...، واحتمل الناس ذلك كله له وكانوا أرغبَ ما كانوا فيه، وأشده له تعظيما حتى مات على ذلك، وكان ربما كلم في ذلك فيقول: **ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذره**». ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج:1، ص:441و442.

حديثـه؟ قـال: لا. ثـم قـال: كان شـيخا صالحـا، وكان لا يضبـط الحديث»[1].ومـن ذلـك قـول ابـن أبـي حاتـم : «سـألت أبـي عـن يزيـد بـن سِـنان (يعنـي: الجـزري) فقـال: محلـه الصـدق، والغالـب عليـه الغفلـة - يكتـب حديثـه، ولا يُحتـج بـه »[2]. ومـن أمثلـة ذلـك أيضـا قـول ابـن حبـان فـي ترجمـة المسيّب بـن شَـريك: « كان شـيخًا صالحًـا، كثيـر الغفلـة، لـم تكـن صناعـة الحديـث مـن شـأنه؛ يـروي فيخطـئ، ويحـدث فيَهِـم، مـن حيـث لا يعلـم، فظهـرَ مـن حديثـه المُعضـلات التـي يرويهـا عـن الأثبـات، لا يجـوز الاحتجـاج بـه، ولا الروايـة عنـه إلا علـى سـبيل التعجُّـب»[3].

ج- الإصغـاءُ وحسـن الاسـتماع للروايـة؛ فذلـك مـن لـوازم الضبـط لهـا. أخـرج الخطيـب البغدادي بإسـناده عـن الأوزاعـي أنـه قـال: « حسـن الاسـتماع قـوة للمحـدث. (ثـم تابـع الخطيـب قائـلا): وإن عَـرَضَ للطالـب أمـرٌ احتـاج أنْ يذكُـرهُ، فـي مجلـس الحديـث، وجَـبَ عليـه أن يخفـض صوتـه؛ لئـلا يفسـد السـماع عليـه، أو علـى غيـره »[4].

وقـد عـدّ أهـل العلـم الـكلام وقـت السـماع، وكـذا الكتابـة وقـت السـماع ثغـرة فـي ضبـط الـراوي؛ حكـى الإمـام الذهبـي فـي ترجمـة أبـي عامـر العَبـدري قـال : « قـال السَّـمعاني (يعنـي: أبـا سـعد صاحـب الأنسـاب): هـو حافـظ، مبـرِّز فـي صنعـة الحديـث... كان ينسـخ وقـت السـماع، وقـال ابـن ناصـر: فيـه تسـاهل فـي السـماع؛ يتحـدث ولا يصغـي، ويقـول: يكفينـي حضـور المَجلـس». وأخـرجَ الخطيـب بإسـناده عـن أبـي القاسـم بـن عيَّـاد (قـال): سـألت أبـا أحمـد بـن عـدي الحافـظ عـن الرجـل يسـمعُ الحديـث، ويكتـبُ فـي وقـت سـماعه، أيصـحُّ سـماعه؟ فقـال: لا ». قـال الخطيـبُ عَقـب ذلـك : « هـؤلاء الذيـن منعـوا صحَّـة السـماع فـي حـال الكتابـة - إنمـا ذهبـوا إلـى ذلـك؛ لأنَّ القلـبَ مُشـتغلٌ عـن ضبـط مـا يُقـرأ فـي تلـك الحـال، فأمَّـا إذا لـم تمنـع الكتابـةُ عـن فَهْـمِ مـا يُقْـرأُ، فالسَّـماع صحيـحٌ »[5].

(1) عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،1371هـ – 1951م) ط1، ج:6، ص :84 برقم 433.

(2) المصدر السابق، ج:9، ص :266 برقم 1120.

(3) محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي،1396هـ) ط1، ج:3، ص :24 برقم 1063.

(4) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:1، ص :195 برقم 331. قلتُ: إسناده صحيح.

(5) محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط ، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1413هـ) ط9، ج:19، ص :583.
أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الراوية، تحقيق أبي عبد الله السورقي وآخر، (المدينة المنورة : المكتبة العلمية، د.ت) د.ط، ص :66و67. قلتُ: إسناده صحيح.

قلتُ: إنَّ الحديث أو الكتابة وقت السماع تفقد الراوي طالب الحديث الدِّقة والتركيز في ضبطه وإتقانه، ومن جوّزها رأيه مرجوح، وصدق الله القائل: { مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ...} [الأحزاب:4].

د- التفرُّغُ العلمي للرواية بالبعد عن عملِ القضاءِ، أوما فيه ولاية، أو أي عمل يستغرق الوقت والعقل؛ فتولي الراوي للقضاء يشوش عليه باله، ويشغل ذهنه في التفكير بمسائله عن الرواية، ويبعده عن المذاكرةِ، وعن كتبه، ويحرمه الرحلة في طلب الحديث ؛ لارتباطهِ بمجلسِ القضاء وشؤونه، وكذا الأمر إن تولى ولاية انشغلَ بأعبائها وصرف لها جلَّ وقتهِ ؛ فتضعف حينئذٍ الحافظة لدى الراوي، وينخفض مستوى ضبطه للمروي، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة شَريك بن عبد الله النَّخَعِي القاضي: «وقال العجلي بعدما ذكر أنه ثقة.. وكان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديما، فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء، ففي سماعه بعض الاختلاط... وقال صالح جَزرة: «صدوق، ولما وَلِيَ القضاء اضطربَ حفظه»[(1)].وحكى الحافظ ابن حجر في ترجمة حفص بن غياث: « قال صالح بن محمد: حفص لما ولي القضاء جفا كتبه»[(2)].وقال أبو داود في سؤالات الآجري له: « كان حفصٌ بآخرة دخله نسيان وكان يحفظ»[(3)].

هـ- التكرارُ والمُذاكرة للمرويات؛ فذلكَ مهمٌّ لقوة الاستحضار والمحافظة على الضّبط لدى الراوي. أخرج الخطيب بسنده عن علقمة بن قيس النَّخعي قال: « أطيلوا كَرَّ الحديث لا يُدْرس»[(4)].وقال الحاكم في النوع الثالث والأربعين من أنواع علوم الحديث عنده: «مذاكرة الحديث والتمييز بها والمعرفة عند المذاكرة بين الصدوق وغيره فإن المُجازف في المذاكرة يجازف في التحديث»[(5)].وقال الرَّامهرمزي: « من اعتمد على حفظه كثر وهْمُه، وإنما الحفظ للمشاهدةِ، ولصاحبه التقدُّم، والرياسة، عند المذاكرة»[(6)]. وأوجز أبو عثمان بن الصلاح في ذلك فأجاد حين قال : «إنَّ المذاكرة بما تحفظه، من

---

(1) أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، (بيروت : دار الفكر،1404هـ1984م) ط1، ج:4، ص :295.قلتُ: لم أقفْ على كلام العجلي في المطبوع من كتابه (معرفة الثقات) فأردت التنبيه.

(2) المصدر السابق، ج:2، ص :359.

(3) سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة : مكتبة دار الاستقامة، بيروت : مؤسسة الريان، 1418هـ1997م) ط1، ج:1، ص:338.

(4) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:2، ص :266 برقم 1812. قلتُ: إسناده صحيح.

(5) محمد بن عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، (بيروت : دار الكتب العلمية، 1397هـ -1977م) ط2، ص :140.

(6) الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، (بيروت : دار الفكر،1404هـ) ط3، ص :387.

أقوى أسباب الإمتاع به»[1].

*** وأمّا ضبط الكتابِ فيلزمه أمورٌ كذلك هي:**

أ- تأنِّي الراوي حين يكتب الحديث وحسن الكتابة له؛ إذ تبرز قيمة تأني الراوي فيما يكتبه بتوقّيه السّقط، والتصحيف، والتباس الكلام بعضه ببعضٍ، ومن الأمور التي تنضاف إلى التأني مراعاة الراوي مستلزمات الكتابة نحو جودة القرطاس، وجودة الحِبْر، وكذا مراعاةُ هيئةِ الكتابةِ نحو تغليظِ الحُروف؛ فيَثبتَ للراوي حينئذٍ ما كتبه على نحو لا يلحقُهُ طمسٌ في مدة قصيرة. قال السمعاني: «ينبغي للطالب أن يكتب الحديث بالسواد، ثمَّ بالحبر خاصة دون المداد؛ لأن السواد أصبغ الألوان وأبقاها على مرِّ الدهور والأزمانِ، وهو آلة ذوي العلم وعُدَّة أهل المعرفة والفهم». وأسند السَّمعاني في موضع آخر من طريق محمد بن مَخلد قال: سمعت حنبل بن إسحاق يقول: «رآني أحمد بن حنبل، وأنا أكتب خطًّا دقيقًا فقال: لا تفعل؛ أحوجُ ما تكون إليه يخُونُك». هذا وقد انتقد الإمام أحمد ضبط يونس بن يزيد الأيلي في كتابته عن الزهري؛ لأنه لم يكن يُحسن كتابة الحديث بصورة حسنة متجانسة. قال ابن أبي حاتم : « أخبرنا علي بن أبي طاهر فيما كتب إلي، قال: أخبرنا أبو بكر الأثرم قال: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يونسُ بن يزيد؟ فقال: لم يَكُنْ يَعْرِفُ الحديث؛ يكتبُ أوَّل الكتاب: الزهريُّ عن سعيد، وبعضُه: الزُّهري، فيشتَبِهُ عليه» [2].

ب- تدقيقُ الراوي نسخته على الأصل الذي نسخَ منه ابتدءًا بصورة انفرادية وهو أمر بدهي، ثمّ عَرضُ تلك النسخة قراءة على شيخه برويَّة، واستفهامه عمّا يُشكلُ عليه فيه.فالعرضُ للمكتوب على الشيخ ومقابلته ضمانة من الغلط، والسَّقَطِ، والتَّصحيفِ، ودُخُولِ كَلامٍ في كلامٍ، والمُعتمدُ عند محققي أهل الحديث أنَّ من كتبَ، ولم يَعرض فحالهُ مثلَ حالِ مَنْ لَم يكتُبْ، أخرج الخطيب بإسناده من طريق إسماعيل بن عيّاش، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يقول: « كتبتَ؟ فأقول: نعم. قال: عرضتَ كتابكَ؟ قلتُ: لا.قال: لمْ تكتب»[3].

---

(1) عمرو بن الصلاح، علوم الحديث، (د.م : مكتبة الفارابي،1984م) ط1، ص :143.

(2) انظر على الترتيب:
عبد الكريم بن محمد السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق ماكس فايسفايلر، (بيروت: دار الكتب العلمية،1401هـ -1981م) ط1، ص :166 و 185.
ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل،ج:9، ص :248.

(3) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الراوية، ص :423. قلتُ: إسناده صحيح.

وعليه فينبغي للراوي أنْ يعرضَ بتأنٍ ما كتبهُ ورقةً ورقةً، وأن يستفهمَ من الشيخ عمّا يُشكل عليهِ، وأنْ لا يعتمِدَ في سماعه من يَعرض بعجلة، وإلا كانَ ذلك نقصًا في ضبط كتابهِ، قال يحيى بن معين في رواية الدوري عنه في حبيب بن أبي حبيب الورّاق كاتب الإمام مالك: « كان حبيبُ الذي بمصر الذي يقال له عَرض حبيب، كان يَقرأُ على مالك بن أنس وكان يُخَطْرِف[1] للناس ؛ يُصفِّح ورقتين وثلاثة، سألوني بمصر عنه؟ فقلت: ليس أمره بشيء. وكان (يحيى) بن بكير سمع من مالك بعرض حَبيب، وهو أشرُّ العَرض»[2]. وقال ابن الجوزي: « كان يورِّق بالمدينة على الشيوخ، ويروي عن الثقات الموضوعات، كان يُدْخِل عليهم ما ليس من أحاديثهم، فكُلُّ مَن سمعَ بعرضه فسماعه ليس بشيء؛ فإنه كان إذا قرأ أخذ الجزء بيده، ولم يُعطهم النسخ، ثم يقرأ البعض، ويترك البعض ويقول: قد قرأتُ كُلَّهُ، ثم يُعطيهم، فينسخونها »[3].

ج- صيانة الراوي كتابهُ عن آفة الرطوبة، والحرارة وغيرهما مخافة فساد الكتابة، وكذا صيانته عن أيدي العابثين، واختيار الورّاق المأمون؛ ففيما يتعلق بصيانة الراوي كتابه من الآفات جاء في سُؤالات حمزة السهمي للدارقطني قال: « سألت أبا الحسن الدارقطني قلت: أبو قُرَّة موسى بن طارق لا يقول: أخبرنا أبدًا، يقول: ذكر فلان، أيش العلة فيه؟ فقال: هو سماعٌ له كُلُّهُ، وقد كان أصاب كتابه آفة؛ فتورع فيه، فكان يقول: ذَكر فلان»[4]. هذا وينبغي للراوي صيانة كتابِه أيضًا عن أيدي العابثين من الرواة لكي لا يُدخل عليه، فإنَّ الرواي متى صانَ كتابه عن العبثَ احتاط لضبطهِ من الخلل، ويلزمهُ لتحقيق ذلك أن يجعله في مكانٍ أمينٍ، وأن لا يعير نسختهُ أبدا، واستثنى العلماء مَنْ إذا أضاعها، أو أعارها، ثم رجعتْ إليه بعد مدّة فعرف كلَّ ما فيها؛ فقد قرَّروا أنّ ذلك ليس بقادحٍ في ضبطِ الكتاب في حقِّ الراوي إذا حدّث منها. أخرج الخطيبُ بسنده من طريق زكريا الساجي قال: حدثنا عمرو بن علي قال: « قلت ليحيى بن سعيد: قال لي سالم بن نوح: ضاعَ مني كتاب يونس، والجريري فوجدتهما بعد أربعين سنة، أحدِّث بهما؟ قال يحيى: وما بأس بذلك؟ » قال الخطيب معلِّقا: «الذي عندي في هذا أنه متى غاب كتابه عنه، ثم عاد إليه، ولم ير فيه أثر تغيير حادث؛ من زيادة، أو

(1) قال ابن منظور: « التَّخَطْرُفَ من الإنْقِحام والتَّكَلّف؛ تَخَطْرَف الشيءَ إذا جاوَزَه وتَعَدّاه »ابن منظور، لسان العرب،ج:9، ص :79.

(2) يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، (مكة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،1399هـ1979م) ط1، ج:4، ص :458 برقم 5282.

(3) عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، (بيروت: دار الكتب العلمية،1406هـ) ط1، ج:1، ص :265 برقم 268.

(4) علي بن عمر الدارقطني، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ1984م) ط1، ص :275 برقم 402.

نقصان، أو تبديل، وسكَنت نفسه إلى سلامته، جاز له أن يروي منه، وعلى هذا الوجه يُحمل كلام يحيى بن سعيد القطان في مثل هذه المسألة »[1].

وفي ذات السياق يلزم المشتغل بالرواية أن يختار لنفسهِ ورّاقا مأمونا - إنْ كان لا يكتب بيده، وقد تقدّم آنفًا حال حبيب بن أبي حبيب- ورّاق الإمام مالك، وما كان مِن خطرفته في القراءة على الرواةِ الورقة والورقتين؛ فقد أهدرَ النقاد - بسبب ذلك- سماع من سمع من مالك بعَرض حبيب، وممن حصلتْ له البلية بذلك أيضا سفيان بن وكيع؛ فقد ابتلي بورّاق سُوء أفسدَ عليه حديثه، قال ابن أبي حاتم الرازي: «سمعتُ أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة، فقالوا: بلغنا أنك تَخْتلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم، وتركت سفيان بن وكيع. أمَا كُنْت ترعى له في أبيه؟ فقلتُ لهم: إنِّي أوجبُ له، وأُحبُّ أن تجري أموره على السَّتر، وله وراق قد أفسد حديثه. قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه. فوَعَدتُهُم أنْ أجيئه، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، وقلت له: إنَّ حقَّك واجبٌ علينا في شيخكَ، وفي نفسك؛ فلو صُنت نفسكَ، وكنتَ تقتصر على كتب أبيك؛ لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيفَ وقد سَمِعْتَ؟ قال: ما الذي يُنْقَم عليَّ؟ فقلت: قد أدخلَ وراقك في حديثك، ما ليس من حديثك. فقال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلتُ: ترمي بالمخرَّجات، وتقتصر على الأصول، ولا تقرأُ إلا من أُصولك، وتنحِّي هذا الورَّاق عن نفسك، وتدعو بابن كَرَامة وتولِّيه أُصُولك؛ فإنه يوثق به. فقال: مقبولٌ منك. وبلغني أنَّ وراقه قد أدخلوه بيتا يتسمّع علينا، فما فعل شيئا ممَّا قاله، فبطلَ الشيخُ، وكان يحدث بتلك الأحاديثِ التي قد أُدخلت بين حديثه، وقد سَرَق من حديث المحدثين.» [2].

هذا وقد بلغَ الحالُ ببعضِ المُحدِّثين -حفاظًا منهم على سلامةِ ضبطهم في كتبهم- أنهم أوصوا عند الموت بأنْ تُدفن كُتبهم معهم، أو تُحرق، أو تمحى، أو تُغسل؛ مخافة وقوعها بأيدٍ غير أمينة - تكون سببا في القدح في ضبطهم، وإهدار رواياتهم، وقد ثبتَ ذلك عن غير واحد من الأئمة الأثبات، مثل سفيان الثوري؛ حيث أوصى بدفن كتبه معه[3]، ومن هؤلاء أبو بكر محمد بن عمر الجِعَابي، أحد الحفاظ البارعين المتقنين ؛ فقد أوصى بحرق كتبه، وجاء في بعض الروايات أنَه أحرقها بنفسه قبل موته بقليل [4]، وقال سعد بن شعبة بن الحجاج : أوصى أبي إذا مات أن أغسل كتبه فغسلتها.

---

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص :236. قلتُ: إسناده صحيح.

(2) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل،ج:4، ص :231.

(3) انظر: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، (بيروت: دار الكتاب العربي،1405هـ) ط4، ج:7، ص :38 و64.

(4) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت) د.ط، ج:3، ص :31.

قلت (يعني:الذهبي): وهذا قد فعله غير واحد، بالغسل، وبالحَرِق، وبالدفن؛ خوفا من أن تقع في يد إنسان واه يزيد فيها، أو يغيرها[1].

ومن هؤلاء أيضًا : عَبيدة السّلماني؛ فقد قال لمن كتب عنه: « لا تخلدنَّ عنِّي كتابا »، وأوصى بأن تحرقَ كتبه أو تُمحى[2] وأخرج الرامهرمزي بإسناده عن سعيد بن أبي بردة قال: كنت إذا سمعتُ من أبي موسى الحديث قمتُ فكتبته فلما كثر قيامي قال: يا بُني كثر قيامك، قلتُ إني أكتب هذا الذي أسمعه منك، قال: فأتِ به. قال: فجئتُ به، فقرأته عليه. فقال: نعم. هكذا سمعتُ من رسول الله ﷺ، ولكن أخاف أنْ تزيدَ فيه، وتُنقِصَ؛ فدعا بإجانة[3]، فصبَّ فيها ماءً، ثم طَرح تلك الكُتُبَ فيها، فمحاها[4].وعلى هذا يحمل صنيع مَن تقدّم إراده آنفا، أي: خشية أن يزاد،أو ينقّص في الكتاب؛ فأبو موسى الأشعري – رضي الله عنه- على الرغم من عرضِ حَفيدهِ عليه، وموافقة الملفوظ للمكتوب، إلا أنَّ احتياطه حمله على غسل تلك الكُتب وَمَحْوِها.

د- تعاهُد الراوي كتابهُ بالمراجعة والتدقيق.فمقتضى ذلك أنه يجوّدهُ، ويجعله أكثر إتقانا. لقد بوّب الخطيب البغدادي لهذه المسألة فقال: « باب: ما جاء في إصلاح المُحدث كتابه بزيادةِ الحرف الواحد فيه،أو بنقصانه » ثم قال بعد روايتين: « قرأتُ في أصل كتاب هبةِ الله بن الحسن الطبري الذي سمِعَه من أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني، عن أبي الحسين بن المنادي قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أبي عن الرجل يسمع الحديث؛ فيُسْقِط من كتابه الحرف مثل الألف واللام، ونحو ذلك، أيصلحُه؟ فقال: لا بأس به أنْ يُصْلِحَهُ، قال ابن المُنادي: وكان جدِّي لا يرى بإصلاح الغلط - الذي لا يُشك فيه أنه غلط بأسًا، فإذا كان غلطا يُتشكَّك فيه، ضرب عليه، ولم يذكرهُ؛ اسمًا

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ،ج:3، ص :926.
حكى مسعود السجزي في سؤالاته لأبي عبد الله الحاكم سمعته يقول : سمعت ابا الحسن الدارقطني يقول: أخبرت بعلة الجِعابي، فقمت إليه في الوقت (يعني: في التو) فرأيته يحرق كتبه بالنار فأقمت عنده حتى ما بقي منها شيء، ثمَّ مات من ليلته.
محمد بن عبد الله الحاكم، سؤالات السجزي للحاكم، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1408هـ -1988م)ط2،ص:228و229.
وانظر ذات الخبر عند الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج :7، ص :213.
وحكى الذهبي أيضًا في السير ج:7، ص :223/224: « عن عبيد الله بن جرير بن جَبلة سمعت سعد بن شعبة يقول: أوصى أبي إذا مات أن أغسل كتبه فغسلتها وكان أبي إذا اجتمعت عنده كتب من الناس أرسلني بها إلى البارجاه فأدفعها في الطين ».

(2) أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، (بيروت: المكتب الإسلامي، الرياض: دار الخاني، 1408هـ 1988م) ط1، ج:1، ص :214و215.

(3) هي: المَركن. وهو وعاء يغسل فيه. انظر : محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب،ج:13، ص :8 مادة (أجَنَ).

(4) الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدّث الفاصل، ص :384. قلتُ: إسناده صحيح.

كان، أو كنيـة، أو كلامًـا فـي متـن الحديـث، وكان يميـل إلـى الانتقـاص، ويتجافـى الزيـادة، ألفَيْتُـهُ يفعلُ ذلـك مـع موسـى بـن هـارون بـن عبـد الله البـزَّاز، ومـع أبـي القاسم بـن الجَبلـي، وإبراهيـم بـن أورمـه الأصبهانــي، وغيرِهـم مـن حفـاظ الحديـث » [1].وعقـد الخطيـبُ بعـد ذلـك بابـا قـال فيـه: «بـاب :إصـلاح سـقوط الكلمـة التـي لا بـد منهـا كابـن فـي النَّسـب، وأبـي فـي الكُنيـة ونحـو ذلـك» [2].

المطلب الثالث: معيار الضبط ومراتبه ومرجّحاته في الرواية.

هل هناك ضبطٌ مطلقٌ؟ أمْ أنَّ الضبطَ نسبيٌّ ؟

إنّ المتأمـل فـي إطـلاق الضبـط عنـد علمـاء الحديـث، يتبيـن لـه أنَّ الضبـط ليـس معيـاره مطلقـا بـل نسـبيا؛ بمعنـى أنـه ليـس هنـاك راوٍ ضابـطٌ علـى الإطـلاق- لا يُداخلـه غلـط أو وهـم، وإنْ كانـوا يقولـون فـي حقـه متقنٌ، أو حافظٌ، أو نحـو ذلـك ؛ إذ مُرادهـم بيـانُ غَلَبَـةِ الإتقـان عليـه، ورُجحانـه فـي حقِّـه، وممَّـا يؤكِّـدُ ذلـك قـولُ الإمـام عبـد الله بـن المبـارك : «مَـنْ ذَا الـذي سَـلِمَ مِـن الوَهـم» [3]، وكـذا قـول الإمـام يحيـى بـن معيـن فـي روايـة الـدوري عنـه : « لسـت أعجـب ممَّـن يحـدث فيخطـئُ، إنَّمـا العجـبُ ممّـن يُحـدث فيُصيـب» [4].

وممـا يؤكـد ذلـك أيضًـا هـذه القصـة التـي سـاقها عبـد الرحمـن بـن أبـي حاتـم الـرازي قـال: «حضـر عنـد أبـي زرعـة مُحمـد بـن مسـلم (يعنـي: ابـن واره الحافـظ)، والفضـل بـن العبـاس المعـروف بالصائـغ، فجـرى بينهـم مذاكـرة، فذكـر محمـد بـن مسلم حديثـا فأنكـر فضـلٌ الصائـغ فقـال: يـا أبـا عبـد الله ليـس هكـذا هـو، فقـال كيـف هـو؟ فذكـر روايـة أخـرى، فقـال محمـد بـن مسلم: بـل الصحيـحُ مـا قلـتُ، والخطـأُ مـا قلـتَ، قـال فضـل: فأبـو زرعـة الحاكـم بيننـا، فقـال محمـد بـن مسلم لأبـي زرعـة: أيش تقـول :أَيُّنـا المُخطـئ؟ فسكت أبـو زرعـة، ولـم يُجـب. فقـال محمـد بـن مسـلم: مالـكَ سـكتَّ؟! تكلَّـم؟ فجعـل أبـو زرعـة يتغافَـلُ، فألَـحَّ عليـه محمـد بـن مسلم وقـال: لا أعـرفُ لسـكوتك معنـى،إن كنـتُ أنـا المخطـئ فأخبِـرْ، وإنْ كان هـو المخطـئ فأخبـر، فقـال: هاتـوا أبـا القاسـم بـن أخـي فدعـى بـه فقـال: اذهـب وادخـل بيـت الكتـب، فَـدَع القِمَطـرَ الأول، والقِمَطـر الثانـي، والقطمـر الثالـث، وعَـدَّ سـتة عشـر جـزءا، وائتنـي بالجـزء السـابعِ عشـر، فذهـب فجـاء بالدفتـر، فدفعـه إليـه، فأخـذه أبـو زرعـة، فتصفـح الأوراق وأخـرج الحديـث،

---

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص :249و250.

(2) المصدر السابق، ص :251.

(3) أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، تحقيق دار المعرفة النظامية بالهند، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1406هـ1986م) ط3، ج:1، ص :17.

(4) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج:3، ص :13 برقم 52.

ودفعه إلى محمد بن مسلم فقرأه محمد بن مسلم: فقال: نعم. غَلِطْنَا فكان ماذا؟ » [1].

فهذه القصّة التي جَرت لمحمد بن مسلم بن واره تُبرزُ أنّ خطأ الراوي في حديث، لا ينفي عنه صفة الضبط، ولهذا قال محمد بن مسلم: « نعم غلطنا فكان ماذا؟!».

وفي ترجمة حسين المعلِّم قال الإمام الذهبي: « ذكر له العُقيلي حديثا واحدًا تفرد بوصلِهِ، وغيرهُ من الحفاظ أرسله فكان ماذا؟! فليس من شرط الثقة أن لا يَغلط أبدًا ؛ فقد غَلط شعبة، ومالك، وناهيك بهما ثقةً، ونبلا، وحسين المعلم ممَّن وثقه يحيى بن معين، ومن تقدَّم مُطلقا، وهو من كبار أئمة الحديث» [2].

وكذا فقد نُسِب إلى عبد الرحمن بن مهدي أنّه تكلّم في رَوح بن عُبادة لوهمه في إسناد واحد، فعلّق الإمام الذهبي على ذلك بقوله: «هذا تعنتٌ، وقلّة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفًا كثيرة من الحديث، فوهم في إسناد؛ فرَوحٌ لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه، لاغتفر له ذلك؛ أُسوةَ نظرائه، ولسنا نقول: إن رتبة رَوح في الحفظ، والإتقان، كرتبة يحيى القطان، بل ما هو دون عبدالرزاق، ولا أبي النَّضر»[3].

وقد تابع الإمام الذهبي كلامه منبهًا على أنّ الضبط نسبيٌّ فقال: «...فهذه حكاية منكرة، وفي الجملة فكل أحدٍ يتعلل - قبل موتهِ غالبا- ويمرض؛ فيبقى أيام مرضه متغيرَ القوةِ الحافظةِ، ويموت إلى رحمة الله على تغيره، ثم قبل موته بيسير يختلط ذهنه، ويتلاشى علمه، فإذا قضى زال بالموت حفظه فكان ماذا؟! أفبمثل هذا يُليَّنُ عالم قطُّ؟ كلا والله، ولا سيما مثل هذا الجبل، في حفظه، وإتقانه»[4].

وقال الإمام الذهبي في ترجمة هشام بن عروة : «أحد الأعلام، حجةٌ، إمامٌ لكن في الكِبَر تناقصَ حفظُه، ولم يختلط أبدًا، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان مِن أنَّه، وسهيل بن أبي صالح اختلطا، وتغيرا، نعم. الرجل تغير قليلا، ولم يبق حفظه كما هو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه، أو وهم، فكان ماذا؟! أهو معصوم من النسيان؟» [5].

---

(1) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج:1، ص :337.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:6، ص :346.

(3) المصدر السابق،ج:9، ص :406.

(4) المصدر السابق،ج:11، ص :377/378.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت:دار الكتب العلمية، 1995م) ط1، ج:7، ص :85.

أمّا مراتب الضبط فقد قسَّمها الإمام الصنعاني إلى ستِّ مراتب [1]:

الأولى : تام الضبط.

الثانية : مَن قلَّ غلطُه.

الثالثة : مَن كان ضبطه أكثرَ من عدمه.

الرابعة: من تساوى ضبطه مع عدمه.

الخامسة: مَن عَدمُ ضبطهِ أكثرُ من ضبطِهِ.

السادسة : مَن كثُر غلطهُ.

قلتُ : إنّ هذا التقسيم الذي قرره الإمام الصنعاني –رحمه الله- يلزم التنبيه فيه على ثلاثةِ أمور:

الأول : أنَّ مرتبة تام الضبط، ينبغي أنْ يقيّد التمامُ فيها بأنّه نسبيٌ، وما تقدَّم سوقه من كلام ابن المبارك وابن معين، وقصّة ابن واره مع أبي زرعة، أدلّةٌ واضحةٌ على ذلك؛ فهيهات هيهات أنْ يكونَ ثقةٌ لم يقع له مطلقًا وهمٌ، أو غلط في حديثٍ، حتى أنَّ ما قد يُعترضُ به من إمكانِ تحقق الضبط التام في الكتاب فهو نادرٌ، ولا يُقعَّدُ بالنادرِ.

الثاني: أنّ المرتبة الرابعة هي مرتبة ليس لها من معيارٍ يضبطها؛ فهي محكومة بحجم مروياتِ الراوي قلةً، وكثرةً، وهي بذلك ليست مرتبة في الحقيقة.

الثالث: أنَّ المرتبتين الخامسة، والسادسة من مراتبِ الضبط هما سواءٌ؛ إذ ليس مِن فرقٍ علميٍّ بينهما، وعليه فعندي أنّ مراتب الضبط وعدمه المعتبرة أربعٌ:

الأولى : تام الضبط (الضبط النسبي).

الثانية : مَن قلَّ غلطُهُ

الثالثة :مَن كان ضبطه أكثرَ من عدمه.

الرابعةُ : مَن عَدمُ ضبطهِ أكثرُ من ضبطِهِ.

وإذا عرفنا مراتب الضبط، فلنا أن نسأل: هل هناك معايير، أو مرجِّحاتٌ يمكن أن نفيدَ منها

---

(1) انظر : محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (المدينة المنورة : المكتبة السلفية، د.ت) د.ط، ج:1، ص ص :9-12.

فـي ترجيـح ضبـطِ الـراوي علـى عدمـه؟

والجواب على ذلك: أنّه بعد البحثِ والنّظر، فقد تبين لي أمور تقوم هذا المقام وفيما يأتي بيانها:

1. معاينـة الـراوي لملابسـات الروايـة، وهـذا المرجـح خـاص فـي حـق الصحابـة رضـي الله عنهـم ؛ لأنهـم مـن عاصـر أحـداث الروايـة النبويـة، ويمكـن أن يقـال لـه: «شـاهد العيـان»، وأمثلتـه أكثـر مـن أن تحصـى.

2. موافقـة الـراوي لغيـره مـن ثقـات الـرواة. وفـي ذلـك يقـول الإمـام الشـافعي: « ولا تقـوم الحجـة بخبـر الخاصـة، حتـى يجمـع أمـورًا، منهـا... إذا شَـرِكَ أهـلَ الحفـظ، فـي حديـثٍ وافَـقَ حديثَهـم » [1].

وهـو مقتضـى قـول الإمـام مسـلم فـي مقدمـة صحيحـه: «وعلامـة المنكـر فـي حديـث المحدِّث، إذا مـا عُرضـت روايتـه للحديث، علـى روايـة غيـره مـن أهـل الحفظ والرضـا، فخالفـت روايتـه روايتهـم، أو لـم تكـد توافقهـا » [2].

3. طـول الملازمـة للشـيخ، وحسـن الممارسـة لحديثهِ، أو أنْ يكـون من خاصـة أهلـه الذين خَبروا حديثـه. وقـد اسـتعمل العلمـاء هـذا المرجـح، فـي المفاضلـة بيـن تلامـذة الشـيخ الواحـد؛ فـي الضبـط، والإتقـان، نحـو المفاضلـة بيـن طبقـات تلامـذة الزهـري علـى سـبيل المثـال، قـال الإمـام الحازمـي: « فمـن كان فـي الطبقـة الأولـى؛ فهـو الغايـة فـي الصحّة، وهـو غاية مقصد البخـاري، والطبقـة الثانيـة: شـاركت الأولـى فـي العدالة، غيـر أنّ الأولى جمعت بيـن الحفظ، والإتقـان، وبيـن طـول الملازمـة للزهـري- حتـى كان فيهـم مـن يُزاملـه فـي السـفرِ، ويلازمه فـي الحَضـر، والطبقـة الثانيـة لـم تـلازم الزهـري إلا مـدّة يسـيرة، فلم تُمـارس حديثـه، وكانوا فـي الإتقـان دون الطبقـة الأولـى، وهـم شـرط مسـلم»[3]، وكـذا اعتمـد العلماء طـول الملازمة فـي قبـول التفـرّد مـن الـراوي، وأنـه ضابـط لمـا يـروي، قال ابـن عدي فـي ترجمـة محمد بن يوسـف الفِريابـي أحـد شـيوخ البخـاري : « الفريابـي لـه عـن الثـوري إفراداتٌ ولـه حديـث كثيـر عـن الثـوري، وقـد قُـدم الفريابـي فـي سـفيان الثـوري، علـى جماعـة مثـل عبد الـرزاق، ونظرائـه، وقالـوا: الفريابـي أعلَـم بالثـوري منهم»[4].

(1) الشافعي، الرسالة، ص :369.

(2) مسلم بن الحجاج النيسابوري، الجامع الصحيح، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت : دار إحياء التراث العربي، د.ت) د.ط، ج:1، ص :7.

(3) محمد بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب،1417هـ-1997م) ط1، ص :151.

(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء،ج:6، ص :231.

وعلّق الإمام الذهبي على ذلك فقال: « لأنه لازمه مدة فلا يُنكَر له أن ينفرد عن ذاك البحر»[1].

هذا وينضافُ إلى طول الملازمة للشيخ، حسن الممارسة لحديثه، وفي هذا الإطار نَفْهم معنى قول أبي عبد الله الحاكم: «والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقُوا» [2]. وذلكَ لأنَّهم لم يمارسوا حديثهم، ولا خبروا طرائقهم في أداء الرواياتِ، وممَّن وقع له الزَّلق في الرواية لعدم توافر الممارسة - الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ)، حين روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق (ت 127هـ)، ثمَّ اكتشف الإمام مالك بعدُ حقيقته، فقال: «غرَّني بكثرة بكائه في المسجد» [3].

وأما كون الراوي يروي عنه أهله ؛ فذلك قرينة مرجّحة في الضبط وقد قال الحافظ ابن حجر تعليقا على رواية لعبد العزيز بن أبي حازم : «إنَّ روايته تترجح بكون الحديث عن أبيه، وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم» هذا وقد يُحكم للملازم الثقة أحيانا على آل المرء؛ كأن يقدّم نافع مولى عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- على سالم بن عبد الله بن عمر إذا اختلفا على ابن عمر؛ فقد قال النسائي في ذلك : «سالم أجلُّ من نافع وأحاديث نافع أولى بالصواب»[4].

4. أن يكون الراوي من أهل الانتخاب والانتقاء فيما يروي ويحدّث به.ويراد بذلك أن لا يكون الراوي كحاطب الليل، يروي كلَّ شيء، بل عليه أنْ يحرص على التلقي من مصادرَ نظيفة؛ فيأخذَ عن الثقاتِ الأثبات، وينتقي أجود حديثهم، ويتجنّب الغرائب؛ فحسنُ الانتخاب من الراوي يُسهِّل عليه مهمَّة الضبط؛ إذ يريحه من مزالق المدلّسين، والضعفاء، والمتَهمين بالكذب وغيره، وبذلك ينصبُّ اهتمامه في الرواية على الحفّاظ ذوي الضبط، ومتى صاحبهم صارَ مثلهُم، أسند الحاكم من طريق حنبل بن إسحاق قال: سمعت علي بن عبد الله يقول: سمعت يحيى بن سعيد (يعني:القطّان) يقول: ينبغي أن يكون في صاحب الحديث غير خصلة؛ ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقالُ له، ويبصِر الرجال، ثم يتعهد ذلك». وقال ابن أبي حاتم الرازي: « سمعت أبي - رحمه الله - يقول: كنا إذا اجتمعنا عند مُحدِّث- أنا وأبو

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:6، ص :375.

(2) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص :115.

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:4، ص :388.

(4) أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب، (بيروت:دار المعرفة، 1379هـ) د.ط، ج:9، ص :214. وانظر أيضا مثالا آخر :ج:9، ص:411. انظر مقولة الإمام النسائي. الذهبي، سير أعلام النبلاء،ج:4، ص :463.

زرعة- كنت أتولى الانتخاب، وكنت إذا كتبتُ حديثا عن ثقة لم أُعده، وكنت أكتبُ ما ليس عندي، وكان أبو زرعة إذا انتخبَ يُكثر الكتابة ؛ كان إذا رأى حديثا جيدًا قد كتبه عن غيرهِ أعادهٌ »[1].

وقال الإمام الذهبي في ترجمة الحافظ جمال الدين المعروف بابن الظاهري: « كان ثقة، حافظا، مليح الانتخاب، خبيرا بالموافقات، والمصافحاتِ لا يُلحق في جودة الانتقاء» [2].

هذا وقد أشار الإمام الذهبي إلى عاقبة بعض مَن لم ينتخب فقال في ترجمة الحسن بن علي المَعْمَري الحافظ: « قال الجَنابذي: كان المَعمري يقول: كنت أتولى لهم الانتخاب، فإذا مرَّ حديث غريب قصدت الشيخَ وحْدي فأسأله عنه.قلت (يعني: الذهبي): فعوقبَ بنقيض قصده، ولم ينتفع بتلك الغرائب، بل جرَّت إليه شرًّا؛ فقبح الله الشَّرَهَ! » [3].

ولهذا قال الخطيب البغدادي: « ينبغي للمنتخب أن يقصد تخير الأسانيد العالية، والطرق الواضحة، والأحاديث الصحيحة، والروايات المستقيمة، ولا يُذهبَ وقته في الترَّهَات ؛ من تتبع الأباطيل، والموضوعات، وتطلُّب الغرائب، والمنكرات » [4].

5. اشتهار الراوي بقوة الحافظة وقلة النسيان، وهذا المرجّح معتمَدٌ إذا كان بين حافظين أحدهما أشهر من الآخر بقوة الحافظة، وقلة النسيان مثل الزهري الذي يقول عن نفسه : « ما شككتُ في حديث، إلا حديثا واحدا؛ فسألت صاحبي، فإذا هو كما حفظت»[5].

وأسند ابن أبي حاتم من طريق عبد الرحمن بن الحكم بن بشير (قال): سمعت شيخا يُحدث أبي قال: قلت لسفيان الثوري: مالك لا تُحدِّث عن أبان بن أبي عَياش؟ أو مالك

(1) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص :15. قلتُ: إسناده صحيح.
عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، الجرح والتعديل،ج:1، ص :361.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء،ج:1، ص :516.

(3) المصدر السابق، ج:13، ص :512.

(4) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:2، ص :159.

(5) يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1400هـ – 1980م) ط1،ج:26، ص :435.
الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج:1، ص :111.

قليل الحديث عن أبان؟ قال: كان أبانُ نسيًّا للحديث[1].

6. عدم قبول الراوي التلقين عند اختباره بذلك.وهذا مُرجِّحٌ للضبط عند الراوي، وأنه متمكن ممَّا حفِظَه، ومن هؤلاء : أبو نعيم الفضلُ بن دُكين، قال ابن أبي حاتم : «سألت أبي عن أبي نُعيم؛ الفضل بن دُكين؟ فقال: ثقة. كان يحفظ حديث الثوري، ومِسعر حفظًا جيدًا؛ كان يَحزر(يعني: يحصي) حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث، وحديث مسعر نحو خمسمائة حديث كان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا يغيره وكان لا يلقن وكان حافظا متقنا » [2]، ومن نماذج عدم قبوله للتلقين قصته مع يحى بن معين حين رجع يحيى مع الإمام أحمد بن حنبل من رحلتهما إلى اليمن، أسند الخطيب من طريق أحمد بن محمد بن الجرّاح قال: سمعت أحمد بن منصور الرَّمادي يقول: «خرجت مع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق خادماً لهما، فلمَّا عُدنا إلى الكوفة، قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريدُ أختبرُ أبا نعيم؟ فقال له أحمد بن حنبل: لا تريدُ؛ الرَّجلُ ثقة. فقال يحيى بن معين: لا بُدَّ لي. فأخذَ ورقة، فكتبَ فيها ثلاثين حديثاً؛ من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم جاءا إلى أبي نعيم، فدقَّا عليه الباب، فخرج، فجلس على دُكانِ طيِّنٍ-حِذاءَ بابه- وأخذَ أحمدَ بن حنبل، فأجلسه عن يمينه، وأخذ يحيى بن معين فأجلسه عن يساره، ثم جلستُ أسفل الدُّكان، فأخرج يحيى بن معين الطَّبَق؛ فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكتٌ، ثم قرأ الحادي عشر، فقال له أبو نعيم: ليس من حديثي؛ فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني، وأبو نعيم ساكتٌ، فقرأ الحديث الثاني فقال أبو نعيم: ليس من حديثي؛ فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث ؛ فتغيَّر أبو نعيم، وانقلبَتْ عيناهُ، ثم أقبل على يحيى بن معين فقال له: أما هذا - وذراع أحمد في يده - فأورَعُ مِنْ أنْ يعمل مثل هذا، وأما هذا - يُريدني - فأقلُّ مِنْ أنْ يفعل مثل هذا، ولكنَّ هذا مِن فعلكَ يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفسَ يحيى بن معين، فرمَى به مِن الدكان، وقام فدخل داره. فقال أحمد ليحيى: ألمْ أمْنَعْكَ مِن الرجل، وأقُلْ لكَ: إنَّه ثبت؟ قال: والله لَرَفْسَتُه لي أحبُّ إليّ مِنْ سَفَرِي» [3].

7. قلَّةُ حديث الراوي، وعدم كونه مدلّسا؛ فقلة حديث الراوي مُرجح على أنه قد ضبط ذلك القليل الذي رواه، وعدم كونه مدلّسا براءةٌ له من مزالق الرواية، ففي رواية الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل سُئل عن المفاضلة بين أبي حُصين، وأبي إسحاق

(1) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل،ج:1، ص :77.

(2) المصدر السابق، الجرح والتعديل،ج:7، ص :61 برقم 353.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:12، ص :353/354. قلتُ: إسناده صحيح.

السبيعي، وبين منصور السُّلمي أبي عَتَّاب، والأعمش، فقيل له: « أيُّهما أصحُّ حديثا هو(يعني:أبا حصين)، أو أبو إسحاق؟ قال: أبو حصين أصحُّ حديثا ؛ لقلَّة حديثه. وكذا منصور أصحُّ حديثًا من الأعمش لقلَّةِ حديثه » [1]. وقال ابن أبي حاتم :»سُئل أبي عن الأعمش ومنصور(يعني :السّلمي) فقال:« الأعمش حافظ يخلط ويدلّس ومنصور أتقن لا يدلس، ولا يخلِّط »[2].

8. أن يكون في الحديث الذي يرويه الراوي قصةٌ ؛ فالقصّة في حديث الراوي بمثابة دليلٍ مرجّحٍ في حقِّ الراوي الثقة على ضبطه للرواية، وقد اعتدَّ بهذا المرجِّحِ الإمام أحمد فيما حكاه عنه الحافظ ابن حجر فقال في تعليقه على روايةٍ : وفي السياق قصةٌ تدلُّ على أنَّ العَوَّام حفظه.. وقد قال أحمد بن حنبل: « إذا كان في الحديث قصةٌ دلَّ على أنَّ راويه حفظه، والله أعلم »[3].

9. شهرةُ الراوي بالتَّحديث من حفظ الكتاب، وذلك على سبيل الاحتياط -مع كونه متقنا في حفظ الصدر؛ إذ الأحوط أضبط، ومِن هؤلاء الإمام أبو بكر بن أبي شيبة صاحبُ المُصَنَّفِ ؛ فقد أسند الخطيب من طريق محمد بن إبراهيم المربع الحافظ قال: « قدِم علينا أبو بكر بن أبي شيبة؛ فانقلبت به بغداد، ونُصِب له المِنبر في مسجد الرُّصافة، فجلس عليه، فقال من حفظه: حدثنا شَريك، ثم قال: هي بغدادُ، وأخاف أن تزلَّ قدم بعد ثبوتها، يا أبا شيبة، هات الكتاب. قلت(يعني: الخطيب):أبو شيبة هو ابنه، واسمه إبراهيم »[4].

قلتُ: إنَّ الإمام مسلم قد أسند في الجامع الصحيح عن شيخه ابن أبي شيبة أزيد من تسعمائة حديثٍ ؛ فلعلَّ هذا المرجّح هو ما حفّزه على الإكثار عنه والله أعلم.

هذا ومثل حالِ أبي بكر بن أبي شيبة في التحديث من الكتاب، كان حال كلٍّ من الإمامين الجليلين أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني فقد أسند ابن أبي حاتم من طريق الحسين بن الحسن الرَّازي قال: سمعتُ عليّ بن المديني يقول: « ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يُحدِّث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة »[5].

---

(1) المزي، تهذيب الكمال، ج:19، ص :404.
الذهبي، سير أعلام النبلاء،ج:5، ص :414.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،ج:8، ص :178.

(3) أحمد بن علي بن حجر، هدي الساري، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة،1379هـ) د.ط، ص :363.

(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:10، ص :66/67. قلتُ: إسناده صحيح.

(5) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج:1، ص :295.

قلتُ: ولعلَّ هذا المرجّح أيضا هو الباعث على إخراج الإمام البخاري عن شيخه ابن المديني أزيدَ من (250) مائتين وخمسين حديثا في الجامع الصحيح، والله أعلم.

المطلب الرابع: ألقاب المحدّثين العلمية التي معيارها الضبط في الرواية.

إنَّ المتأمل لمسألة الضبط في الرواية عند المحدّثين، يجد أنّ لها بعدًا معياريًا في تصنيف رواة الحديث بألقاب علمية، تُبرز مدى عُلُوِّ، ورسوخ كعبِ أحدهم- في إتقان الرواية على وجهها، وفيما يأتي بيان أبرز تلكم الألقاب ذات الصلة بالضبط مجتهدًا في ترتيبها حسبّ القوّة، وعلو الرتبة:

أولا: أمير المؤمنين في الحديث.ويطلق على الراوي إذا بلغ الغاية في الضبط حتى لا يكاد يقعُ منه الوهم إلا يسيرًا، ويُفهم هذا المعنى من حال الرواة الذين أطلق عليهم هذا اللقب.وممن عرف به منهم :

- أبو الزناد عبد الله بن ذكوان المدني(ت 130هـ) ؛ فقد أسند ابن أبي حاتم، من طريق أحمد بن حنبل أنه قال:» كان سفيان(يعني: الثوري) يسمِّي أبا الزناد، أميرَ المؤمنين في الحديث» (1).
- أبو بَسطام شعبة بن الحجّاج (ت 160هـ)، أسند الإمام الترمذي، من طريق عبد الرحمن بن مهدي قال: سمعت سفيان (يعني: الثوري) يقول: « شعبةُ أمير المؤمنين في الحديث»(2).
- سفيان بن سعيد الثوري (ت 160هـ) ؛ فقد أسند الإمام البخاري، عن شعبة بن الحجاج (قال): « سفيان الثوري أميرالمؤمنين في الحديث »(3).
- مالك بن أنس الأصبحي (ت 179هـ)؛ إذ أسند ابن عدي، من طريق أحمد بن سعد بن أبي مريم قال: قيل ليحيى بن معين: حديث مالك: اللِّقَاح واحد « ليس يرويه أحدٌ غيره، قال: دع مالكًا، أميرُ المؤمنين في الحديث»(4).
- أبو زكريا يحيى بن معين(ت 233هـ)؛ حيث أسند الخطيب البغدادي، من طريق

(1) المصدر السابق، ج:5، ص :49 برقم 227.

(2) الترمذي، العلل الصغير، ص :748.

(3) محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، القاهرة : مكتبة دار التراث،1397هـ- 1977م) ط1، ج:2، ص :267 برقم 2556.

(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء،ج:1، ص :90.

العباس بن محمد الدوري، حدثنا يحيى بن معين، قال:» حضرتُ نُعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابا، من تصنيفه، قال: فقرأ منه ساعة، ثم قال : حدثنا ابن المبارك عن ابنِ عون، فحدَّث عن ابن المبارك عن ابن عون أحاديث، قال يحيى: فقلت له : ليس هذا عن ابن المبارك، فغضبَ، وقال : تردُّ علي؟ قال : قلت : إي والله، أريدُ زَينك، فأبى أن يرجعَ، قال : فلما رأيته هكذا لا يرجع قلت : لا والله، ما سمعتَ أنت هذا عن ابن المبارك، ولا سَمِعَها ابنُ المبارك من ابنِ عون قطُّ، فغضبَ، وغَضبَ كلُّ مَنْ كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نُعيمٌ، فدخل البيت، فأخرج صحائفَ، فجعل يقول وهي بيده : أين الذين يزعمون أنَّ يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ نعم، يا أبا زكريا غلِطْتُ، وكانتْ صحائفَ فغلِطْتُ، فجعلتُ أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غيرُ ابن المبارك، فرجع عنها»[1].

قلتُ: إنَّ في هذه القصّة عِلاوة على علو كعب ابن معين في هذا الشأن، بيانُ حال نعيم بن حماد، وما وقع له من خلل في ضبط النقل من الصحائف؛ لعدم مراعاة الدّقة، وكيفَ أنَّ ذلك أوقعه في الخطأ.

هذا وينبغي التنبيه على أنه قد يُطلقُ على الراوي أمير المحدّثين مقيّدا بصفة معيّنة ككثرة المحفوظ مثل محمد بن إسحاق صاحب المغازي (ت 151هـ)، ولا يرادُ به حينئذٍ أنه بلغَ الغاية في الضبط والإتقان ؛ فقد أسند الإمام البخاري قال : « قال لي عُبيد بن يَعيش: سمعت يونس بن بكير يقول: سمعت شعبة يقول: محمد بن إسحاق، أمير المحدِّثين بحفظه»[2] ؛ فابن إسحاق كان واسع الرواية، وهذا جعله حافظا كبيرًا لكنَّ توسعه في الأخذ كان له أثر سلبي على ضبطه؛ فقد روى عن الضعفاء، والمجهولين، ودلَّسَ عن الثقات مالم يسمعه منهم، حكى الحافظ المزي قال: « قال يعقوب بن شيبة: سمعت محمد بن عبد الله بن نُمير- وذَكر ابن إسحاق فقال: إذا حدَّث عمَّن سمع منه - من المعروفين، فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أُتي مِن أنه يُحدِّثُ عن المجهولين أحاديث باطلة، وقال إسحاق بن أحمد بن خَلف البخاري الحافظ: سمعتُ محمد بن إسماعيل (يعني: البخاري) يقول: «محمد بن إسحاق ينبغي أنْ يكون له ألف حديث ينفردُ بها، لا يشاركُه فيها أحد»[3]. وقال الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين في ترجمة ابن إسحاق : «صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء، والمجهولين، وعن شرٍّ منهم، وصَفَهُ بذلك أحمد،

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الراوية، ص :146. قلتُ: إسناده صحيح.

(2) محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، (د.م: دار الفكر، د.ت) د.ط، ج:1، ص :140 برقم 61.

(3) المزي، تهذيب الكمال،ج:24، ص :419.

والدارقطنـي وغيرهمـا »[1].

ثانيا: الحاكم.وبحسـب مـا وصَلنـا، فـإنَّ أوّل مـن حكـى معنـى هـذا اللقـب، هـو: المُـلا علـي بـن سـلطان القـاري الهـروي (ت 1014هـ)، وذلـك فـي شـرحه لنزهـة النظـر المسـمّى: (مصطلحـاتُ أهـل الأثـر علـى شـرح نخبـة الفِكَـر) حيـث قـال: « الحاكـمُ هـو: الّـذي أحـاط علمـه بجميـعِ الأحاديـث المرويّـة؛ متنًـا، وإسـنادًا، وجرحًـا، وتعديـلا، وتاريخًـا، كـذا قالـه جماعـةٌ مـن المُحقِّقيـن»[2].

قلـتُ: وعنـدي أنَّ التعريـف الـذي حـكاه القـاري، لا ينبغـي أنْ يُحْمَـلَ علـى منطُـوق حروفـهِ، بـل المـراد بجملـة: أنَّ الحاكـم هـو « الـذي أحـاط علمـه بجميـعِ الأحاديـث المرويّـة » أي: إحاطـةً أغلبيـة - وإلا ففـوق كلِّ ذي علـم عليـم، وإنمـا هـي إحاطـة مُمكنـة التحقـق؛ باعتبـارِ اكتمـال عصـر الروايـةِ، وتصنيـفِ الأحاديـث، واسـتقرارها فـي دواويـن، ومصنفـاتٍ.

هذا ويظهـر لـي مـن قـول الإمـام الذهبـي -علـى مـا سـيأتي بعد قليل- فـي ترجمتـه لأبـي أحمد الحاكـم حيـث قـال : « مُقـدَّمٌ فـي معرفـة شـروط الصحيـح »، وكـذا قولـه فـي ترجمـة أبـي عبـد الله الحاكـم : « الحافـظُ، الناقـد، العلّامـة، شـيخ المحدثيـن... صنَّـف، وخـرَّج، وجـرَّحَ، وعـدَّل، وصحَّـح، وعَلَّـل » - يظهـرُ لـي أنَّ لقـبَ الحاكـم فيـه معنـى العنايـة بالحكـم علـى الأحاديـث، وسـبرِ طُرقهـا. ولعـلَّ هـذا هـو الـذي حـدا ببعـض أهـل العلـم إلـى فهـم لقـب الحاكـم ضمـنَ هـذا السّـياق.

هذا وممَّن اشتُهر بهذا المعنى عند المحدّثين -بحسب اطلاعي - اثنان هما:

- أبـو أحمـد محمـد بـن محمـد الحاكـم الكبيـر (ت 378هـ)، صاحـب كتـاب الكنـى، قـال الإمام الذهبـي فـي ترجمتـه : « الإمـام الحافـظ العلامـة الثبـت محـدث خراسـان محمـد بـن محمـد بـن أحمـد بـن إسـحاق النيسـابوري الكَرابيسـي الحاكـم الكبيـر، مؤلـف كتـاب الكُنـى فـي عـدة مجلـدات... وكان مـن بُحـور العلـم » وحكـى فـي موضـع آخـر، عـن أبـي عبـد الله الحاكـم أنـه قـال: « هـو إمـام آلاف فـي هـذه الصنعـةِ، كثيـر التَّصنيـف، مُقـدَّم فـي معرفـة شـروط الصحيـح، والأسـامي والكنـى »[3].

- أبـو عبـد الله محمـد بـن عبـد الله الحاكـم النيسـابوري (ت 405هـ)، صاحـب المُسـتدرك

---

(1) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوتي، (عمّان: مكتبة المنار، 1403هـ-1983م) ط1، ص :51 برقم 125.

(2) علي بن سلطان القاري، مصطلحاتُ أهل الأثر على شرح نخبة الفِكَر، مخطوط في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (7002)، ص:5.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:16، ص :370 و 371.

علـى الصحيحين، وغيره من الكتب قال الإمام الذهبي في ترجمته : « الحافظُ، الناقدُ، العلامة، شيخ المحدثين... صنَّف، وخرَّج، وجرَّحَ، وعدَّل، وصحَّح، وعَلَّل، وكانَ من بحور العلم، على تشيع قليل فيه »[1].وقال في موضع آخر: أُنبئتُ عن أبي سعد الصفَّار، عن عبد الغَافر بن إسماعيل قال: «الحاكمُ أبو عبد الله، هو إمامُ أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفتِهِ... ومن تأمَّل كلامه في تصانيفه، وتصرُّفَه في أماليه، ونظره في طرق الحديث، أذعَن بفضله، واعترفَ له بالمزيَّة، على مَن تقدمه، وإتعابه من بعده، وتعجيزه اللاحقين عن بلوغ شأوه »[2].

ثالثا: الثبْتُ، والحجَّة، والمُتقن.ويُطلق كلٌّ من هذه الألقاب، على من أتقن الضبط؛ فهو ثبتٌ في نقله، وحجة على غيره، فيما روى، ومتقنٌ في سرده لما يَروي، قال الحافظ السَّخاوي : «ثبْتٌ بسكون الموحَّدة ؛ الثابت القلب، واللسان، والكتاب، والحُجَّةُ، وأما بالفتحِ (ثبَتٌ)، فما ثبَّتَ به المُحدِّثُ مسموعَهُ مع أسماء المشاركين له فيه ؛ لأنه كالحجَّة عند الشخصِ، لسَماعه، وسماع غيره »[3].

حكى الإمام المزي قال: قال أبو زرعة: سمعتُ أبا بكر بن أبي شيبة يقول: «ما رأيتُ أتقن حفظا من يزيد بن هارون». قال أبو زرعة: «والإتقانُ أكثر من حفظِ السّرد »[4].

وكان ابن معين يمايز بين الثقة، والحجّة ؛ حكى الإمام الذهبي في ترجمة محمد بن إسحاق قال: « روى أبو زرعة النّصري عن يحيى (قال): ثقة، وليس بحجة، إنما الحجّة عبيد الله بن عمر، ومالك، وذَكَر جماعة »[5].

وهذه الألقاب أطلقت على كثيرين من أهل الرواية، ومن مظان مَن أطلقت عليهم كتابا تذكرة الحفاظ، وسير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، وليس المقام يتسع هنا لسردِ جميع مَن أُطلِقَت في حقِّهم.

رابعا: المُصْحَف. ويرادُ به أنَّه مثل المصحفِ الشريف في جَودة إتقانهِ وضبطه، وهو لقب لم يشتهر به إلا قلّة، مثل مِسعر بن كِدام (ت 153هـ) أو (155هـ) ؛ فقد أسند الحافظ

(1) المصدر السابق، ج:17، ص :163 و165.

(2) المصدر السابق، ج:17،ص :169 و 170 و 171.

(3) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (بيروت: دار الكتب العلمية،1983م) ط1، ج:1، ص :363.

(4) المزي، تهذيب الكمال،ج:32، ص :267.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:7، ص :47.

أبـو نعيـم مـن طريـق عبدالله بـن داود قـال: قـال شـعبة: كنـا نسـمي مِسـعرًا المُصحـف[1]. قـال الإمـام ابـن حبّـان : «سـمعت ابـن قَحطبـة يقـول: سـمعت نصـر بـن علـي يقـول: سـمعت عبـد الله بـن داود الخُريبـي يقـول: كان مِسـعر بـن كِدام يسمّى المصحـف؛ لقلـة خطئـه، وحفظِـه» [2]. وممـن أُطلـق عليـه المصحـف سُـليمان بـن مهـران الأعمـش(ت 148هـ)، حكـى الحافـظ المـزي قـال: قـال عبـد الله بـن داود الخُريبـي: سـمعت شـعبة إذا ذُكـر الأعمـش قـال: «المُصْحَـف المُصْحـف»، وقـال عمـرو بـن علـي (يعنـي: الفـلّاس): «كان الأعمـش يُسـمَّى المُصحـفَ مـن صدقِـه» [3].

قلـت : قـول الفـلاس : «كان الأعمـش يسمَّى المُصحـف مـن صدقِـه » أي : لشـدّة ضبطـه فـي نقـل الروايـة، وليـس المـراد بالصِّـدق نقيـضُ الكَـذب؛ إذ لا معنـى لـه فـي سـياق الـكلام، والحاصـل أنَّـه قصـد تشـبيه ضبـط الأعمـش بأنـه كضبـط المصحـف الـذي لا يتسـرّبُ إليـه تحريـف أو تبديـلٌ والله الموفِّـق.

خامسًا: المِيـزان؛ إذ مـن لُقّبَ بذلـك كأنـه مـن ضبطـه مثـل الميـزان يُلجـأ إليـه فـي الترجيـح عنـد الاختـلاف، وقـد أطلـق هـذا اللقـب علـى مِسـعر بـن كِـدام حكـى الإمـام المـزي قـال: «قـال إبراهيـم بـن سـعيد الجوهـري: كان شـعبة وسـفيان إذا اختلفـا قـالا: اذهـب بنـا إلـى المِيـزان مِسـعر»[4].

سادسًا: جبـل الحفـظ. ويـراد بذلـك شـدّة رسـوخه فـي ضبـط المحفـوظ كالجَبـل، قـال الحافـظ ابـن حجـر فـي ترجمـة الإمـام البخـاري (ت256هـ) : « جبـل الحفـظ، وإمـام الدنيـا فـي فقـه الحديـث »[5].

سابعًا: الأسَـد.وذلك تشـبيها لـه فـي ضبطـه لمحفوظـه مـن الحديـث بالأسـد الـذي لا يُفلـتُ فريسـته حيـن يُمسـكها، ومَّمـن أطلـق عليـه ذلـك أبـو نعيـم الفضـلُ بـن دُكيـن، حكـى الخطيـب البغـدادي قـال: « قـال أبـو علـي الحسـن بـن إدريـس: خـرج علينـا عثمـان بـن أبـي شـيبة يومـا فقال:حدثنـا الأسـد. فقلنـا مـن هـو؟ قـال: الفضـلُ بـن دكيـن »[6].

(1) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج:7، ص :213.

(2) محمد بن حبان، الثقات، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، (د.م: دار الفكر –د.م،1395هـ –1975م) ط1،ج:7، ص:508.

(3) المزي، تهذيب الكمال،ج:12، ص :86/87.

(4) المصدر السابق،ج:27، ص :466.

(5) أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة ، (سوريا:دار الرشيد – 1406هـ – 1986م) ط1، ص :468.

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،ج:12، ص :354.

المطلب الخامس: أسباب اختلال الضبط لدى الرواة، وأنواع الحديث الناشئة عن ذلك.

إنّ المتأمل بعناية في مسألة الضبط عند أهل الحديث، يجد أنَّ اختلال الضبط عند الرواة مرجعه إلى سببٍ أو أكثر من الأسباب الآتية:

1. الغفلة المُفضية إلى الخطأ (السهو والنسيان)، ويرادُ بها سلامة في الراوي بسبب صلاحه، وعبادته، تجعله يروي كل ما يقع تحت يديه، دونما تمييز. بل وإنّه قد يُصدِّق، ويتلقَّن كُلَّ ما يُقال له دون تمحيص؛ فيفسد حديثه حينئذٍ ويُترك.

أسند الخطيب البغدادي من طريق بشر بن موسى قال: قال عبد الله بن الزبير الحُميدي: «فما الغفلة التي يُرَدُّ بها حديثُ الرِّضَا؛ الذي لا يَعرفُ يَكذب؟ قلتُ: هو أن يكون في كتابه غلطٌ؛ فيقال له في ذلك، فيتركَ ما في كتابه، ويُحدِّثَ بما قالوا، أو يُغيِّره في كتابه بقولهم، لا يعقل فَرْق ما بين ذلك،أو يُصَحِّفُ ذلك تصحيفا فاحشا؛ يقلبُ المَعنى، لا يَعقل ذلك، فَيُكَفُّ عنه »[1].وأسند الخطيب البغدادي أيضا من طريق عبد المؤمن بن خلف النَّسفي، قال: سمعت أبا علي صالح بن محمد يقول: « محمد بن خالد بن عبد الله الطحان صدوق، غير أنه مُغفَّل، سئل يحيى بن معين عنه؟ فقال: صدوق، قال أبو علي: كان أبوه خالدٌ كتب أحاديث يسمَعَها (يعني: كي يسمعها)، فلم يسمعها، فجعل ابنه هذا يحدث بتلك الأحاديث، حتى قيل له: إنَّ هذه أحاديث لم يسمَعْها أبوك »[2].

2. اختلاط الراوي ؛ فيتغيّر مستوى ضبطه للرواية بسبب الكِبَر في السنِّ، أعني: الشيخوخة؛ أو آفة تصيبه كأنْ يُصاب بالعمى،أو مرضٍ، أو تَحترق كتبه، أو يموت له عزيز عليه. ويزدادُ الأمر شرّا في حقه إذا أُدْخِل عليه فصار يتلقن.

فمن نماذج من اختلط بسبب كِبر السنِّ ما حكاه الحسيني في ترجمة عبد الله بن وَاقد الحَرَّاني قال : « قال أحمد(يعني :ابن حنبل): ما به بأسٌ؛ رجل صالح، يشبه أهل النُّسك، والخبر، وأظنه كان يُدلس، ولعله كَبِر فاختلط » وقال ابن عدي في ترجمة أبان بن صَمعة: « له من الروايات قليل، وإنما عِيب عليه اختلاطه، لمَّا كَبِر، ولم يُنسب إلى الضعف؛ لأنَّ مقدار ما يرويه مستقيم، وقد روى عنه البصريون مثل سهل بن يوسف..، ومحمد بن أبي عدي، وأبو عاصم، وغيرهم، أحاديث. وكُلُّها مستقيمة غير منكرة إلَّا أنْ يَدخل في حديثه شيءٌ - بعدما تغيَّرَ، واختلط »[3]. وممَّن وقع له

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص :148. قلتُ: إسناده صحيح.

(2) المصدر السابق، ص :148. قلتُ: إسناده صحيح.

(3) انظر على الترتيب:

الاختلاط بسبب العَمى ما حكاه الحافظ المزي في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني عن أبي زُرعة الدمشقي قال: « أخبرني أحمد بن حنبل قال: أتيناعبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر، ومَنْ سمع منه بعدما ذهبَ بصره فهو ضعيف السَّماع»[1].

ومن نماذجِ مَن وقع له الاختلاط بمرضٍ، واحتراقِ كتبٍ له عبد الله بن لهيعة ؛ فقد أسند العقيلي في ترجمته قال :» حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح قال: سألت أبي متى احترقتْ دار ابن لهيعة؟ فقال: في سنة سبعين ومائة. قلت: واحترقت كتبه كما يزعم العامة؟ فقال: معاذ الله، ما كتبتُ كتاب عمارة بن غزية إلا من أصلِ كتاب ابن لهيعة بعد احتراق، إلا أن بعض ما كان يَقرأ منه احترق وبقيت أصول كتبه بحالها، قال ابن عثمان: قال أبي: ولا أعلم أحدا أخبرُ بسبب علة ابن لهيعة منِّي؛ أقبلت أنا وعثمان بن عتيق، بعد انصرافنا من الصلاة يوم الجمعة - نريد إلى ابن لهيعة، فوافيناه أمامنا راكبًا على حمارٍ، يريد إلى منزله فأُفلجَ، وسقط عن حمارهِ فبدرَ ابن عتيق إليه، فأجلسه، وصرنا به إلى منزله، فكان ذلك أوَّل سبب علته» هذا وقد أثَّرتْ قضية احتراق بعض كتب ابن لهيعة على ضبطه فصيَّرتْهُ يدلس، ويتلقن، قال الإمام ابن حبّان : « قد سبَرْتُ أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين، والمتأخرين عنه فرأيت التخليطَ في رواية المتأخرين عنه موجودًا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به... وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة ؛ وذاك أنه كان لا يبالي ما دُفع إليه قراءةً، سواءٌ كان ذلك من حديثه، أو غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه - قبل احتراق كتبه؛ لمَا فيها من الأخبار المدلسة، عن الضعفاء، والمتروكين، ووجب تركُ الاحتجاج برواية المتأخرين عنه -بعد احتراق كتبه؛ لما فيها ممَّا ليس من حديثه»[2].وفي ترجمة عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز الأموي المدني، حكى الحافظ ابن حجر قال: «قال عمر بن شبَّة في أخبار المدينة: كان كثير الغلط في حديثه؛ لأنه احترقتْ كتبه فكان يحدث من حفظه»[3]. وممَّن حصل له الاختلاط بفقدِ عزيز ما حكاه صاحب

محمد بن علي الحسيني، الإكمال لرجال أحمد، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، (كراتشي : جامعة الدراسات الإسلامية،1409هـ - 1989م) د.ط، ص :251 برقم 489.
ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:1، ص :392.

(1) المزي، تهذيب الكمال،ج:18، ص :58.

(2) انظر على الترتيب:
محمد بن عمر العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1404هـ1984م) ط1،ج:2، ص :294.
ابن حبان، المجروحين،ج:2، ص :12و13.

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب،ج:6، ص :312 برقم 67.

كتاب الاغتباط قال: « محمد بن عبد القادر بن عثمان الجَعفري، النابلسي، الحنبلي، شيخنا الإمام شمس الدين، بلغني أنه اختلط قبل موته؛ بسبب موت ابنه صاحبنا الإمام شرف الدين عبد القادر الحنبلي قاضي دمشق »[1].

3. سرقةُ كتُب الراوي؛ حيثُ تدفعُ الراوي، إلى تتبُّعِ الحديث، من هاهنا وهاهنا، مثل عبد الرزاق بن عمر الدِّمشقي أبي بكر الثقفي، قال ابن أبي حاتم الرازي في ترجمته: «سمعت أبي يقول: قال أبو مسهر: عبد الرزاق بن عمر سمع من الزهري، فذهب كتابه، فتتبع حديث الزهري، من كُتب الناس، فرواها فتركوه وفي سؤالات الآجري لأبي داود قال: (سألته) عن أبي بكر؟ فقال: عبد الرزاق بن عمر صاحب الزهري، وهو ضعيف الحديث؛ سُرقتْ كتبه - وكانت في خُرْج، وكان يتتبعُ حديثَ الزهري»[2].

هذا وقد يُسرق كتاب الراوي؛ فيُلقن، فتفسد روايته، مثل عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي الحمصي، قال ابن أبي حاتم : « سمعت أبي ذَكَر لي أبو تقي عبد الحميد بن إبراهيم فقال: كان في بعض قرى حمص، فلم أخرج إليه، وكان ذكرَ أنه سمع كتب عبد الله بن سالم عن الزبيدي، إلا أنها ذهبت كتبه ؛ فقال: لا أحفظها. فأرادوا أنْ يعرضوا عليه فقال: لا أحفظ، فلم يَزَالوا به حتى لانَ » [3].

4. تحديث الراوي من حفظه دون كتابه، وإتقانُه إنما يكون في الأصل من الكتاب. وقد يكون باعثَ الراوي في الاعتماد على حفظه، ضياعُ الكتاب، مثل الذي حصل مع معمر بن راشد الصنعاني في روايته عن الأعمش؛ فقد أسند يعقوب الفَسَوِي مِن طريق محمد بن ثور عن مَعْمر قال: «سقَطَتْ مني صحيفة الأَعمش؛ فإنّما أتذكر حديثه، وأحدث من حفظي»[4]. ومثل معمر أيضا إسماعيلُ بن عيّاش، حكى الإمام المزي قال: قال محمد بن أبي شيبة : « سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايتهُ عن أهل الحجاز ؛ فإنَّ كتابه ضاعَ فخلَّط في حفظهِ عنهم »[5]. وقد يكون الباعث في الاعتماد على الحفظ دون الكتاب،

---

(1) إبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمي، الاغتباط بمعرفة من رُمي بالاختلاط، تحقيق علي حسن علي،(الزرقاء : الوكالة العربية، د.ت) د.ط، ص :66.

(2) انظر على الترتيب: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:6، ص :39.
أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود،ج:2، ص :198.

(3) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل،ج:6، ص :8.

(4) سفيان بن يعقوب الفَسَوي، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1401هـ) ط2، ج:2، ص :166.

(5) المزي، تهذيب الكمال،ج:3، ص :174.
وانظر أيضا: الذهبي، سير أعلام النبلاء،ج:8، ص :318.

ابتعادُ الراوي عن كتبه في بلده، كالذي وقع لمعمر بن راشد في البصرة ؛ قال الإمام الذهبي: « ومع كون معمر ثقةً، ثبتا، فله أوهامٌ - لا سيما لمَّا قدمَ البصرة لزيارة أمه؛ فإنَّه لم يكُنْ مَعَهُ كتبه، فحدث عن حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام (يعني :الدستوائي) وعبد الرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه، والله أعلم»[1]. ومن هؤلاء أيضًا أيوبُ بن عُتبة اليَمَامِي، قوَّاهُ بعضهم فيما حدَّث به في اليمامة، دون ما حدَّث به في العراق، قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن أيوب بن عتبة؟ فقال: مضطربُ الحديث، عن يحيى بن أبي كثير، وفي غير يحيى على ذاك؛ سمعت أبا زرعة يقول: قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليَمامي: «وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كُتُبٌ فحدَّثَ مِنْ حفظه، وكان لا يحفظ، فأمَّا حديثُ اليمامة - ما حدث به ثمَّة، فهو مستقيم.(قال ابن أبي حاتم): سمعت أبي يقول: أيوبُ بن عتبة فيه لين؛ قدم بغداد، ولم يكن معه كتبه، فكان يُحدِّث مِن حفظه على التوهم، فيغلط، وأمَّا كتبه في الأصل فهي صحيحة »[2].

5. اعتداد الراوي الزائد بحفظه مستغنيا به عن الكتاب. فهناك من الرواة من يُحدِّث من حفظه، دون كتابه؛ لاعتدادهِ الزائد بحفظه، فيقع له الغلط، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل في الذين استغنوا بحفظهم عن كتابة الحديث والرجوع إلى الكتب :» إذًا يخطئون، إذ تركوا كتاب الحديث ؛ حدّثونا: قوم من حفظهم، وقومٌ مِن كتبهم، فكان الذين حدَّثونا مِن كُتبهم أتقن» [3]. وتزداد مشكلة الضبط خطورة عند الراوي، إذا اعتد بحفظهِ مع ذهاب أصوله، وتلَفِهَا، ثم قام باستنساخها مرّة ثانية، من كُتب الآخرين؛ فإنَّ ذلك مظنَّة اختلال الضبط عنده ؛ لأنه - أثناء الاستنساخ من نُسخ غيره- قد يدخل على محفوظهِ ما ليس منه، وليس عنده ما يُيَقِّنه، من صحّة المُستَنْسَخ، الذي بين يديه، والنسيانُ آفةٌ في حفظه، فلا يصح له عرضُ المكتوب على محفوظه، وهذا الأمر علّةٌ خفيَّةٌ في الضبطِ، لا يدركه إلا مُتمرِّس، ومِمَّن وقع له ذلك: أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دُوست أبو بكر البَزَّاز، قال الخطيب البغدادي: «كان مُكثرا من الحديث، عارفا به، حافظا له، مكث مدَّة يُملي في جامع المنصور، بعد وفاة أبي طاهر المُخلِّص...وسمعت منه جزءا واحدا... سمعت الحسين بن محمد بن طاهر الدقاق يقول: لمَّا مات أبو القاسم بن حَبابة، أملى ابن دوست في مكانه، من جامع المنصور، ومكث سنة يُملي من حفظه، وكان ابن شاهين، والمخلِّص إذ ذاك في الأحياء، ثم تكلَّمَ محمد بن أبي الفوارس في روايته عن المُطيري، وطعنَ عليه،

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء،ج:7، ص :12.

(2) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج:2، ص :253 برقم 907.

(3) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تقييد العلم ، (د.م: دار إحياء السنة، د.ت) د.ط، ص :115.

سمعت أبا القاسم الأزهري يقول: ابن دوست ضعيف، رأيتُ كتبَهُ كُلَّهَا طريَّة، وكان يُذكر أنَّ أصوله العُتق غرقت؛ فاستدرك نسخها. (قال الخطيب):سألت أبا بكر البرقاني عن ابن دوست؟ فقال: كان يَسردُ الحديث من حفظه، وتكلَّموا فيه، وقيل: إنه كان يكتُب الأجزاء، ويتربها؛ ليُظنَّ أنَّها عُتْق...(قال الخطيب): حدثني أبو عبد الله الصُّوْرِي قال: قال لي حمزة بن محمد بن طاهر: قلت لخالي أبي عبد الله بن دُوست: أراكَ تُمْلي المَجالس من حفظك، فلم لا تُمْلي من كتابك؟ فقال لي: انظر فيما أُمليه؛ فإنْ كان فيه زَلَل، أو خطأ، لم أُمْل مِن حفظي، وإن كان جميعُه صوابًا، فما الحاجة إلى الكتاب، أو كما قال»[1].

ومن طريف ما وقع الخلل في الضبط بسببه لأحد الرواة -عودته للتحديث بعد أنْ دَفنَ كُتُبهُ، وممَّن وقع له ذلك محمد بن عُبيد العَرْزَمِيُّ ؛ قال ابن سعد: « محمد بن عبيد الله العَرزمي الفَزاري، كان قد سمع سماعًا كثيرًا، وكتبَ، ودَفنَ كتبهُ، فلمَّا كان بعدَ ذلك،حدَّث وقد ذهبتْ كُتُبُهُ، فضعَّفَ النَّاُس حديثه لهذا المعنى »[2].

هذا وينبغي التأكيد هنا، على قيمة بقاء أصل الراوي معَهُ، فذهابه يُضعِف أفضليته في الضبط، حتى لو لم يَستنسخ أصوله من الآخرين ؛ لأنَّ ميزان الراوي في تقويم روايته المحفوظة - متى حصل له الشكُّ فيها هو كتابه، وذهابه يعني: أنه صار عُرضة لاختلال ضبطه في الرواية، ومن هؤلاء الحافظ، والإمام الأوزاعي فإنَّ كُتبه غَرِقَتْ، وقد أبى التحديث من كتب غيره، ومع ذلك نقصت مرتبته عند النقاد عند مفاضلته بغيره.أسند أبو عوانة في مسنده عن هشام بن عمار (قال): سمعت الوليد بن مسلم يقول: احترقت كتب الأوزاعي من الرَّجفة[3] ثلاثة عشر قُنْداقا [4] فأتاه رجل قد نسخها فقال: يا أبا عمرو، هذه نسخة كتابك، وإصلاحك بيدك، فما عرض لشيء منها، حتى فارق الدنيا[5]. قال ابن أبي حاتم الرازي: سألت أبا زرعة قلتُ: « في حديث يحيى بن أبى كثير من أحبهم إليك هشام(يعني:الدّستوائي) أوالأوزاعي؟ قال:

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،ج:5، ص :124 بتصرف يسير. قلتُ: إسناده صحيح.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج:6، ص :368.

(3) وهي زلزلة عظيمة أصابت الشام سنة 130 هـ وكان أكثرها ببيت المقدس، وقد هلكَ فيها خلق كثير. انظر: محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي،1407هـ1987م) ط1، ج:8،ص:29.

(4) القُنداق : صحيفة الحساب. ابن منظور، لسان العرب،ج:10، ص :324 مادة (قَندَقَ).

(5) يعقوب بن إسحاق أبو عَوانة، مسند أبي عَوانة، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، (بيروت: دار المعرفة، 1998م) ط1، ص :268، ج:1، برقم 934.

هشـام أحـب إلـيّ؛ لأنَّ الأوزاعـي ذهبـتْ كُتُبُـه »[1].

6. سـوءُ تنظيـم الـراوي مـادة الروايـة أثنـاء تبييضـه لهـا فـي كتابـهِ؛ فيقـع لـه الاشـتباهُ فـي الحديـث، فيغلـطُ ولا يضبـط. وممَّـن وقـع لـه الخلـل فـي ضبطـه بهـذا السـبب، يُونـس بـن يزيـد الأيَلـي صاحـبُ الزُّهـري، قـال ابـن أبـي حاتـم: أخبرنـا علـي بـن أبـي طاهـر - فيمـا كتـب إلـيَّ قـال: أخبرنـا أبـو بكـر الأَثـرم، قـال: قلـت لأبـي عبـد الله أحمـد بـن حنبـل: «يونـس بـن يزيـد؟ فقـال: لـمْ يكـن يَعْـرِف الحديـثَ؛ يكتـبُ أوَّل الكتـابِ الزهـريُّ عـن سـعيد، وبعضُـهُ الزهـريُّ، فيشـتَبِه عليـه » [2].

7. اسـتخدامُ الـراوي طريقـة الجمـع عـن الشـيوخ دون إتقانهـا بشـكل صحيـح. فهـذه الطريقـة إذا لـم تكـن مسـتخدمة مـن قِبَـلِ الحافـظ المتمـرِّس تكـون سـببًا فـي اختـلال الضبـط لديـه؛ حيـث تجعلـه يضطـربُ فـي الروايـة، ويُدْخـل متـن الضعيـف، علـى متـن الثقـة، ومِمّـن عُـرفَ بذلـك حمـاد بـن سـلمة؛ حكـى ابـن رجـب فـي شـرح العلـل بعـد أن سـاق حديثـا لابـن سـلمة قـال: « قـال أحمـد : هـذا مـن قِبـل حَمَّـاد؛ كان لا يقـوم علـى مثـلِ هـذا - يجمـعُ الرجـال، ثـم يجعلـهُ إسـنادًا واحـدًا، وهُـم يَخْتَلفـون»[3]. هـذا وبسـبب عـدم إتقـان الوَاقـدي صاحـب المغـازي هـذه الطريقـة فـي الروايـة تُـرك، وأُهـدرتْ روايتـه، أسـند الخطيـب البغـدادي مـن طريـق إبراهيـم الحربي(قـال): سـمعت أحمـد، وذَكـر الواقـدي، فقـال: ليـس أُنكـر عليـه شـيئاً إلَّا جمعـه الأسـانيد، ومجيئـهُ بمتـن واحـد علـى سـياقة واحـدة عـن جماعـة، ورُبَّمـا اختلفـوا[4].

8. بُعـد الـراوي عـن المذاكـرة وممارسـة الروايـة والتحديـث وانشـغاله بمـا سـوى ذلـك مـن أعمـال. وقـد تقـدّم فـي مُرجِّحـات الضبـط عنـد الـرواة التفـرغ العلمـي للروايـة، وأمـا مـن انشـغلَ عـن ذلـك بقضـاءٍ، أو ولايـة، أو نحـو ذلـك مـن الأعمـال - التـي تشـوش الذهـن، وتسـتغرقُ الوقـت، وتصـرف صاحبهـا، عـن المذاكـرة، والممارسـة، والطلـب،كان شـغله حينئـذٍ سـببا فـي اختـلال ضبطـه، علـى نحـو مـا حصـل للقاضـي شَـريك بـن عبـد الله النخعـي ؛ فقـد اختـلَ ضبطـه بعـد توليـه القضـاء، قـال الحافـظ ابـن حجـر فـي ترجمـة شَـريك القاضـي: « وقـال العجلـي بعدمـا ذكـر أنـه ثقـة إلـى آخـره: وكان صحيـح القضـاء، ومَـن سـمع منـه قديمًـا، فحديثـه صحيـح، ومَـنْ سـمع منـه بعدمـا ولـي القضـاء، ففـي سَـماعه بعض

(1) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل،ج:9، ص :60.

(2) المصدر السابق،ج:9، ص :248.

(3) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ، ج:2، ص :815.

(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،ج:3، ص :16. قلتُ: إسناده صحيح.

الاختـلاط... وقـال صالـحُ جَـزرة : صـدوقٌ، ولمَّـا وَلـي القضـاء، اضطـرب حفظـه»[1].
وحكـى الحافظ ابـن حجـر فـي ترجمـة حَفصِ بـن غِيـاث: « قـال صالـح بـن محمـد: حفصٌ لمـا وَلِـي القضـاءَ، جَفـا كُتُبَـهُ » [2].

هذا ولقد نشأ عن مسألة خفة أو اختلال الضبط في الرواية أنواعٌ عديدة من الحديث هي:

1. الحديث الحسن. وهذا النوع من الحديث -وإنْ كان جهابذة النقّاد قد احتجوا به، وقبِلُوه إلّا أنَّه ما نَزَلَ عن درجة الصحيح لذاتهِ، إلا لكونه وقعَ فيه شيء من الوهم، والخطأ (وهو: خفة الضبط)، وقد يكون منشأ ذلك راوٍ أو أكثر في السند؛ فالوهم والخطأ شيءٌ متصلٌ بمسألة الضبط، فلا يُستنكَرُ إيراد هذا النوع هنا؛ إذ خِفَّةُ الضبط شيءٌ، والاحتجاجُ بالحديث - الذي حاله كذلك شيءٌ آخرُ. قال ابن أبي حاتم في معرضِ حديثه عن مراتب الرواة : «... ومنهم الصَّدوق في روايته، الوَرِعُ في دِينه، الثَّبْتُ الذي يَهِم أحيانًا، وقد قبله الجَهابذةُ النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضًا » [3]. ويقول الدكتور نور الدين عتر: «خفَّة الضبط..لا تُخرجُه (يعني:الراوي) عن الأهلية للأداء كما سَمِعَ؛ لأنَّ المقصودَ أنَّهُ (يعني:الحديث الحسن) درجةٌ أدنى من الصحيح، من غير اختلال في ضبطِه » [4].
2. الحديـث الشـاذ. قـال الحاكـم هـو : «حديـث يتفـرَّدُ بـه ثقـة مـن الثقـات، وليـس للحديـث أصـلٌ متابـع لذلـك الثقـة» ثـم أسـند الحاكـم مـن طريـق أبـي بكـر محمـد بـن إسـحاق (قـال): سـمعت يونـس بـن عبـد الأعلـى، يقـول: قـال لـي الشـافعي: ليـس الشـاذُّ مـن الحديـث أن يـروي الثقـة مـا لا يرويـه غيـره، هـذا ليـس بشـاذ، إنَّمـا الشـاذ أنْ يَـروي الثقـة حديثـا، يُخالـف فيـه النـاس، هـذا الشـاذُّ مـن الحديـث [5].
3. الحديـث المضطـرب. قـال الحافـظ ابـن كثيـر فـي اختصـار علـوم الحديـث مُعرفـا المضطـرب بقولـه: «هـو أنْ يختلـف الـرواة فيـه علـى شـيخ بعينـه، أو مِـن وجـوه أُخَـر، متعادلـةٍ، لا يترجـح بعضهـا، علـى بعـض، وقـد يكـون تـارة فـي الإسـناد، وقـد يكـون فـي المتـن» [6].

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:4،ص :295. وليس كلام العجلي في المطبوع من كتابه (معرفة الثقات).

(2) المصدر السابق، ج:2، ص :359.

(3) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل،ج:1، ص :6.
قال الدكتور شرف القضاة في تعريف الحديث الحسن :هو «الحديث الذي اتصل سنده بثقاتٍ، خفَّ ضبطُ واحدٍ منهم أو أكثر من غير عِلَّة ». وهو بهذا التعريف –بحسب اطلاعي -أول من نبّه على كون خفة الضبط في الحديث الحسن قد تقع في موضع أو أكثر؛ فاستحق التنبيه عليه.
شرف محمود القضاة، المنهاج الحديث في علوم الحديث، (كوالالمبور: مؤسسة البيان،1424هـ -2003م) ط1، ص :163.

(4) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (دمشق: دار الفكر،1418هـ -1997م) ط3، ص :266.

(5) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص :119.

(6) إسماعيل بن كثير، اختصار علوم الحديث (مع شرحه :الباعث الحثيث) لـ : أحمد محمد شاكر ، (الرياض: دار

وقـال الحافـظ ابـن حجـر فـي هـدي السـاري : «الاختـلاف علـى الحُفَّـاظ فـي الحديـث، لا يوجـب أنْ يكـونْ مضطربًـا إلا بشـرطين أحدهمـا : اسـتواءُ وجـوه الاختـلافِ؛ فمتـى رُجِّـح أحدُ الأقـوال قُدِّمَ، ولا يُعَلُّ الصحيحُ بالمَرجـوح. ثانيهمـا: مـع الاسـتواء أنْ يتعـذر الجمـع، علـى قواعـد المحدثيـن، ويغلُـب علـى الظـنِّ أنَّ ذلـك الحافـظ لـمْ يضبـط ذلـك الحديـث بعينـه؛ فحينئـذ يُحكَـمُ علـى تلـك الروايـة وحدَهـا بالاضطـراب، ويُتَوَقَّـفُ عـن الحُكـم بصحـة ذلـك الحديـث لذلـك »[1].

4. الحديـث المقلـوب. ونقصـد بـه هنـا الحديـث الـذي وقـع فيـه القلـب، مـن جهـة أحـد الـرواة؛ إسـنادًا أو متنًـا، بسـبب الخطـأ، والوهـم، لا العَمـد ؛ لأنَّ القلـب العمـدَ يُقصَـدُ منـه إمـا الإغـرابِ، أو الامتحـان، وهـذا ليـس مُـرادًا فـي مسـألة الضبـط، ومـن النمـاذج علـى القلـبِ للإسـناد والـذي باعثـه الخلـلُ فـي الضَّبـط قـول ابـن أبـي حاتـم الـرازي: سُـئل أبـو زرعـة (يعنـي: الـرازي) عـن حديـثٍ رواهُ ابـن المبـارك، عـن عَنبسـة بـن سـعيد، عـن الشَّـعبي، عـن جابـر، عـن النبـي ﷺ قـال:» لا يُسْـتَقادُ مـن الجُـرح حتـى يَبْـرأ» قـال أبـو زرعـة:» هـو مُرسَـل مقلـوب» [2].

قلـتُ: إنَّ مـراده مـن ذلـك أنَّ الصـواب فـي الروايـة، إنمـا هـو ابـن المبـارك، عـن عَنبسـة بـن سـعيد، عـن جابـر، عـن الشـعبي، عـن النبـي ﷺ فأثَّـر القلـب فـي هـذه الروايـة مـن وجهيـن :

الأول: صـار المرسل موصـولاً؛ لأنَّ الشعبي تابعي

والوجـه الثانـي: أنَّ مـن اسـمه جابـر يكـونُ حـال الوصـلِ جابـر بـن عبـد الله الصحابـي الشـهير، فـإذا كان جابـر الـذي يـروي عـن عامـر الشـعبي، فهـو حينئـذٍ جابـرُ بـن يزيـد الجُعفـي وهـو متهـم بالكـذب فـي الحديـث.

وأمَّـا القلـبُ فـي المتـنِ فمـن نماذجـهِ، مـا أخرجـه الإمـام مسـلم فـي صحيحـه، مـن طريـق يَحْيَـى بْـن سَـعِيدٍ القطّـان، عَـنْ عُبَيْـدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِـي خُبَيْـبُ بْـنُ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ، عَـنْ حَفْـصِ بْـنِ عَاصِـمٍ، عَـنْ أَبِـي هُرَيْـرَةَ - رضـي الله عنـه- عَـنْ النَّبِـيِّ ﷺ قَـالَ: سَـبْعَةٌ يُظِلُّهُـمْ اللَّهُ فِـي ظِلِّـهِ يَـوْمَ لَا ظِـلَّ إِلَّا ظِلُّـهُ... وَرَجُـلٌ تَصَـدَّقَ بِصَدَقَـةٍ فَأَخْفَاهَـا حَتَّـى لَا تَعْلَـمَ يَمِينُـهُ مَـا تُنْفِـقُ شِـمَالُهُ...» [3]. قـال أبـو بكـر بـن خزيمـة فـي صحيحـه بعـد أنْ أسـند هـذه الروايـة : «هـذه اللفظـة (لا تَعلـمَ يمينـهُ مـا تُنفِـقُ شِـمالـه) قـد خُولـف فيهـا يحيـى بـن سـعيد؛ فقـالَ مـن روى

المؤيد،1418هـ -1997م) ط1، ص :68.

(1) ابن حجر، هدي الساري،ص :348/349.

(2) عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، علل الحديث، تحقيق محب الدين الخطيب (بيروت: دارالمعرفة،1405هـ) د.ط، ج:1، ص :456 برقم 1371.

(3) مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، كتاب الزكاة، باب: فضل إخفاء الصدقة ، ص :715، ج:2، حديث رقم 1031.

هذا الخبر غير يحيى : «لا يَعلم شماله ما يُنفق يمينه » [1].قال الحافظ ابن حجر: «وقع في صحيح مسلم مقلوبا، حتى لا تعْلَمَ يمينه ما تنفق شماله، وهو نوع من أنواع علوم الحديث، أغفله ابن الصلاح، وإنْ كان أفردَ نوع المقلوب، لكنه قَصَرَهُ على ما يَقع في الإسناد، ونبّه عليه شيخنا (يعني: سراج الدين البلقيني) في محاسن الاصطلاح... وقال شيخنا: ينبغي أن يُسمَّى هذا النوع المَعْكُوس » [2].

5. الحديث المُصحّفُ: قال صاحب المنهل الروي:« النوع الثاني والعشرون المصحَّفُ: وهو تغيير لفظ أو معنى، واللفظ إما تصحيف بَصَرٍ، أو سمع، وقد يكون في السند، والمتن » [3]. ووقوع التصحيف دلالة على اختلال الضبط، وأغلبه ما يقع للرواة نتيجة تلقيهم الرواية من الصُّحف، أعني: الكتب؛ فهؤلاء يقع لهم كثرة الغلط، من حيثُ لا يدرون، وقد حذّر العلماء مِن مغبّة ذلك، وأثرِهِ في اختلال الضبط أسند ابن عدي في الكامل إلى سعيد بن عبد العزيز الدمشقي (قال): كان يقال: لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفي، ولا العلمَ من صَحَفِي» [4]. والمعنى أنْ لا يقرأ المرءُ القرآن على مَنْ قرأ من الْمُصْحف دون شيخٍ، ولا يأخُذَ الحديثَ، وغيرهَ من أصناف العلوم، على من أخذ ذلك من الصُّحفِ دون العرضِ على الشيوخ، فذلك مَزلقة للأقدام واختلالٌ للأفهام.

الخاتمة

في خاتمة هذه الدراسة التأصيلية لموضوع الضبط في الرواية عند المحدثين يمكن أنْ نخلُصَ بالآتي:

1. الضبط ركن أساسٌ من أركان الرواية، ملازم لعدالة الراوي؛ وإغفاله علامةٌ على وقوع الخلل، والغلط.

2. الحفظ في معناه، يدلُّ على كثرة مرويات أحد الرواة، وفي الضبط زيادة معنى على الحفظ مِن حيثُ الإتقانُ، والتمكّن من المَرويِّ.

3. تستلزم عمليةُ الضبط من الراوي، إتقانَ سماع الكلام على الوجه الصحيح، ووعيِه

(1) محمد بن إسحاق بن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي،1390هـ1970م) د.ط،ج:1، ص :185.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج:2، ص :146.

(3) محمد بن إبراهيم بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق: دار الفكر،1406هـ) ط2، :56.

(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:1، ص :156.

بفهمِ المـراد منـه، وتعاهُدِه بالمراجعـة، والمذاكـرة؛ كـي لا يتسـرب إليـه الشـك، والنسـيانُ إلـى حيـن أدائـه وتبليغِـه الغيـرَ.

4. تبـرز قيمـة الضبـط العلميـة، والعمليـة بكونــه مـن مقتضيـات تبليـغ الروايـة شـرعًا، وأنَّ سـلامةَ الضبط مـن الـراوي هـي صيانـة للحديـثِ عمومًـا، ولحديـثِ النبـي ﷺ خصوصًـا، مـن الغلـطِ، والخطـأ - المفضـي إلـى تغييـر المعنـى، والحُكم. وأنّ الضبـط أحـد شـروط الحديـث الصحيـح. وكذلـك هـو معيـارٌ دقيـق لإثبـات بـراءة الـراوي من عُهـدة الوهـم فـي الروايـة. وهـو المعيـار الأسـاسُ فـي قبـول زيـادة الثقـة سـندا ومتنـا.

5. الضبط نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب، ولكلٍّ منهما لوازمه الخاصة به.

6. معيـار الضبـط نسـبيٌّ؛ بمعنـى أنـه ليس هنـاك راوٍ ضابـطٌ علـى الإطـلاق -لا يُداخلـه غلـط، أو وهـم، ويؤكِّـدُ الضبـطَ، أو يضعِّفُـه القرآئـن التـي تحتـفُّ بـه.

7. الراجـحُ المختـار أنَّ مراتـب الضبـط المعتبـرة هـي أربـع: الأولـى : تـام الضبـط (الضبـط النسـبي).والثانية : مَـن قـلَّ غلطُـهُ، والثالثـة: مَـن كان ضبطـه أكثـرَ مـن عدمـه. والرابعـةُ: مَـن عَـدمُ ضبطـهِ أكثـرُ مـن ضبطِـهِ.

8. أفـرزتْ مسـألة الضبـط فـي الروايـة عنـد المحدّثيـن بُعـدًا معياريـا - فـي تصنيـف رواة الحديـث بألقـاب علميـة، مثـل أميـر المؤمنيـن فـي الحديـث، والحاكـم، والثبـت والحجّـة، والمتقـن، وجبـل الحفـظ، وغيرهـا مـن الألقـاب التـي تُبـرز مـدى علـو، ورسـوخ كعـبِ أحدهـم، فـي إتقـان الروايـة، علـى وجههـا.

9. إنَّ اختـلال الضبـط عنـد الـرواة مـردُّهُ إلـى سـبب أو أكثـر مـن مثل:الغفلـة المُفضيـة إلـى الخطـأ (السـهو والنسـيان)، واختـلاط الـراوي وسـرقةُ كتُبـه ؛ وتحديـث الـراوي مـن حفظـه دون كتابه-وإتقانُـه إنمـا هـو فـي الكتـاب. وكـذا أيضًـا اعتـدادُ الـراوي الزائد بحفظه، مسـتغنيا بـه عـن الكتاب.ومـن ذلـك أيضًـا سُـوء تنظيـم الـراوي مـادَّة الروايـة أثنـاء تبييضـه لهـا فـي كتابـهِ. ومـن الأسـباب كذلـك، اسـتخدام الـراوي طريقـة الجمـع عـن الشـيوخ دون إتقانهـا بشـكل صحيـح. ومـن الأسـبابِ أيضا:بُعد الـراوي عـن المُذاكـرةِ، وممارسـة الروايـة.

10. كان لمسـألة الضبط عنـد المحدّثيـن، أثـر كبيـرٌ فـي تـركِ روايـة الـراوي، أو ترجيح غيرهـا عليهـا، كمـا تمخَّـضَ عـن ذلـك ظهـور أنـواع معينـة مـن الحديـثِ تبـرز أثـر خفَّـةِ، أو اختـلال الضبـط فـي المـروي؛ فخفـة الضبـط مثالهـا: الحديـث الحسـن، واختـلال الضبـط أمثلتـه: الحديـث الشـاذُّ، والمضطـربُ، والمقلـوبُ، والمُصحَّـفُ.

المصادر والمراجع:

ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي وآخرين، (بيروت: دار الفكر،1399هـ – 1979م) ط2.

ابن الأثير، المبارك بن محمد، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط وآخرين، (د.م: مكتبة الحلواني، 1389 هـ، 1969 م) ط1.

البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، القاهرة :مكتبة دار التراث،1397هـ 1977م) ط1.

البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، (د.م: دار الفكر، د.ت) د.ط.

البخاري،محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، (اليمامة، بيروت: دار ابن كثير،1407هـ – 1987) ط3.

الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،د.ت) د.ط.

الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الصغير، بعناية أحمد محمد شاكر، (بيروت:دار إحياء التراث العربي، 1357هـ 1939م) د.ط.

الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ) ط1.

ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق: دار الفكر،1406هـ) ط2.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، (بيروت: دار الكتب العلمية،1406هـ) ط1.

ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1371هـ – 1951م) ط1، ج:2، ص (96).

ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد، علل الحديث، تحقيق محب الدين الخطيب (بيروت: دار المعرفة،1405هـ) د.ط.

الحازمي، محمد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب،1417هـ1997م) ط1.

الحاكم، محمد بن عبد الله، سؤالات السجزي للحاكم، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1408هـ -1988م)ط2

الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، (بيروت : دار الكتب العلمية، 1397هـ -1977م) ط2.

ابن حبان، محمد، الثقات، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، (د.م: دار الفكر –د.م،1395هـ –1975م) ط1.

ابن حبان، محمد، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي،1396هـ) ط1.

ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتابِ ابن الصّلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير، (الرياض: دار الراية، د.ت) ط4.

ابن حجر، أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوتي، (عمّان: مكتبة المنار، 1403هـ–1983م) ط1.

ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة ، (سوريا:دار الرشيد – 1406هـ – 1986م)ط1.

ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، (بيروت : دار الفكر،1404هـ–1984م) ط1.

ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب، (بيروت:دار المعرفة، 1379هـ) د.ط.

ابن حجر، أحمد بن علي، هدي الساري، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة،1379هـ) د.ط.

ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (الرياض : مطبعة سفير،1422هـ) ط1، ص:69.

الحسيني، محمد بن علي، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرّجال سوى مَن ذُكر في تهذيب الكمال، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، (كراتشي : جامعة الدراسات الإسلامية،1409هـ - 1989م)د.ط.

ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، (مصر: مؤسسة قرطبة، د.ت) د.ط.

ابن حنبل، أحمد بن محمد، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، (بيروت: المكتب الإسلامي، الرياض: دار الخاني، 1408هـ 1988م) ط1.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي،1390هـ–1970م) دط.

الخطابي، حمد بن محمد، إصلاح غلط المحدّثين، تحقيق محمد علي عبد الكريم الرديني، (دمشق: دار المأمون للتراث، 1407هـ) ط1.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في معرفة أصول علم الراوية، تحقيق أبي عبد الله السورقي وآخر، (المدينة المنورة : المكتبة العلمية، د.ت) د.ط.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب العلمية،د.ت) د.ط.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تقييد العلم ، (د.م: دار إحياء السنة، د.ت) د.ط).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، 1403هـ) د.ط.

الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ1984م) ط1.

أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة : مكتبة دار الاستقامة، بيروت : مؤسسة الريان، 1418هـ1997م) ط1.

الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي،1407هـ1987م) ط1.

الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (د.م:د.ن، د.ت) د.ط.

الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1413هـ) ط9.

الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت:دار الكتب العلمية، 1995م) ط1.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، (بيروت: دار الفكر،1404هـ) ط3.

ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، (الأردن: مكتبة المنار، 1987م) ط1.

سبط ابن العجمي،إبراهيم بن محمد، الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، تحقيق علي حسن علي، (الزرقاء: الوكالة العربية، د.ت) د.ط.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (بيروت: دار الكتب العلمية،1983م) ط1.

ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د.ت) د.ط.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق ماكس فايسفايلر، (بيروت: دار الكتب العلمية،1401هـ-1981م) ط1.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، المُخصِّص، تحقيق خليل إبراهيم جفّال، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،1417هـ 1996م) ط1.

الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، (القاهرة:د.ن، 1358هـ1939م) د.ط.

ابن الصلاح، عمرو، علوم الحديث، (د.م : مكتبة الفارابي،1984م) ط1.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل، الصنعاني، توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (المدينة المنورة : المكتبة السلفية،د.ت) د.ط.

ابن عبّاد، إسماعيل، المحيط في اللغة، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين،، ط1، (بيروت: عالم الكتب،1414هـ1994م) ط1.

عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، (دمشق: دار الفكر،1418هـ-1997م) ط3

ابـن عـدي، عبـد الله، الكامـل فـي الضعفـاء، تحقيـق يحيـى مختـار غـزاوي، (بيـروت:دار الفكـر، 1409 هـ – 1988م) ط3.

العسـكري، الحسـن بـن عبـد الله، معجـم الفـروق اللغويـة، تحقيـق مؤسسـة النشـر الاسـلامي التابعـة لجماعـة المدرسـين بقـم، (قـم: مؤسسـة النشـر الإسـلامي،1412هـ) ط1.

العقيلـي، محمـد بـن عمـر، الضعفـاء الكبيـر، تحقيـق عبـد المعطـي أميـن قلعجـي، (بيـروت: دار الكتـب العلميـة، 1404هـــ1984م) ط1.

أبـو عَوانـة، يعقـوب بـن إسـحاق، مسـند أبـي عَوانـة، تحقيـق أيمـن بـن عـارف الدمشـقي، (بيـروت: دار المعرفـة، 1998م) ط1.

ابـن فـارس، أحمـد، معجـم مقاييـس اللغـة، تحقيـق عبـد السـلام هـارون، د.ط، (لبنـان: الـدار الإسـلامية،1410هـ –1990م) د.ط.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.م : دار ومكتبة الهلال، د.ت) د.ط.

الفَسَوي، سفيان بن يعقوب، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1401هـ)ط2.

الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت) د.ط.

القاري، علي بن سلطان، مُصطلحاتُ أهل الأثر على شرح نخبة الفِكَر، مخطوط في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (7002).

القضاة، شرف محمود، المنهاج الحديث في علوم الحديث، (كوالالمبور: مؤسسة البيان،1424هـ -2003م ط1.

ابن كثير، إسماعيل، اختصار علوم الحديث (مع شرحه :الباعث الحثيث) لـ : أحمد محمد شاكر ، (الرياض : دار المؤيد،1418هـ -1997م) ط1.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1400هـ – 1980م) ط1.

ابن منظـور، محمد بن مكرم، لسـان العرب، (بيروت: دار صـادر، 1990م) ط2.

ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، (مكة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،1399هــ1979م) ط1.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء، (بيروت: دار الكتاب العربي،1405هـ) ط4.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت : دار إحياء التراث العربي، د.ت) د.ط.

The Origins of Adjustment in Narrating for Al-Muhaditheen: A fundamental Study

Said M. Ali

Faculty of Shariah and Islamic Studies - Yarmouk University

Irbid - Jordan

Abstract

The research aims at studying the adjustment in narrating for al-Muhaditheen that clarifies all the aspects of the subject. In addition, this study has reached the conclusion that adjustment is one of the two principles of narration and it is inherent in justice in accepting the narration. Furthermore, this study shows that adjustment has a practical and scientific value in saving al-Ahadeeth in general and the Prophet's Hadeeth from any errors. It is also shown that the adjustment exceeds saving to excellence. On the one hand, this study finds out that there are many likely examples assuring the adjustment for the narrators. On the other hand, there are such different reasons as inattention and the lack of practices in narration and other reasons that have great effect on the defect in the adjustment. These reasons have clear role in classifying the narrators with regard to specified scientific titles showing their levels. Moreover, these reasons have an effect and a reflection in bringing such types of al-Hadeeth that negatively affect the adjustment.

Keywords: adjustment, narration, al-Hadeeth, narrators.